

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر موظفي الدوائر الضريبية والمكلفين في فلسطين

إعداد
منار زياد أحمد دقة

إشراف
د. مفيد الظاهر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات
الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر موظفي الدوائر الضريبية والمكلفين في فلسطين

إعداد

منار زياد أحمد دقة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/07/18م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. مفيد الظاهر / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. مجيد منصور / ممتحناً خارجياً

.....

3. أ. د. طارق الحاج / ممتحناً داخلياً

.....

الإهداء

أيام مضت مع عمري بدأتها بخطوة، وهما أنا اليوم أقطف ثمار مسيرة أعوام. كان هدي فيها واضحاً، وكنت أسعى في كل يوم لتحقيقه والوصول له مهما كان صعباً، وهما أنا اليوم أقف أمامكم وقد وصلت وبيدي شعلة علم، وسأحرص كل الحرص عليها حتى لا تنطفئ. وأشكر الله أولاً وأخيراً على أن وفقني وساعدني على ذلك.

ثم أتقدم بالشكر إلى القلب الحنون، مع كانت بجانبك بكل المراحل التي مضت، مع تلذت بالمعاناة وكانت شمعة تحترق لتنير دربي... إلى أمي الحبيبة

وإلى مع علمني أن أقف وكيف أبدأ الألف ميل بخطوة، إلى يدي اليمنى، إلى مع علمني الصعود وعيناه تراقبني.... إلى أبي الغالي

له أمسك بيدي وعلمني حرفاً... حرفاً... له نجاحي اليوم إلى مع كانوا سنداً لي

إلى مع لهم الفضل بإشادي إلى طريق العلم والمعرفة، إلى أساتذتي الأفاضل كم أنا فخورة بكم

أصدقائي وأحبتي ومعهم ساعدوا معي في مسيرتي العلمية، إلى مع مدوا أياديهم البيضاء في ظلام الليل وكانوا عوناً لي

أيام جميلة قضيناها نعيشها الآن لحظة... بلحظة ونشعر وكأنها شريط يمر بمخيلتنا مع جريد عام وعام... يوم ويوم... له أنساكم ما حييت

أشكركم ينطقها قلبي على لساني. أشكركم كلمة تعني لي الكثير وتحمل كل عبارات الشكر في تقديم ما يليق بكم، له أنسى الفضل وله أنساكم أبداً

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى حيز التنفيذ، إلى كل من كان سبباً في تعليمي وتوجيهي ومساعدتي .

إلى الفاضل المشرف على هذا البحث الدكتور: مفيد ظاهر المحترم حيث لم يترك جهداً في إرشادي وتوجيهي أثناء عملي في البحث. وإلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور طارق الحاج والدكتور مجيد منصور المحترمين.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر موظفي الدوائر الضريبية والمكلفين في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب
علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other
degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة: هنا رزق احمد دة

Signature:

التوقيع: هنا

Date:

التاريخ: 18-7-2021

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	إقرار
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ك	فهرس الأشكال
ل	فهرس الملاحق
م	الملخص
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها
5	أهمية الدراسة
6	أهداف الدراسة
7	فرضيات الدراسة
8	حدود الدراسة
8	مصطلحات الدراسة
11	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
12	مقدمة
12	أولاً: الإطار النظري
13	تعريف الضريبة
14	تعريف الإعفاءات الضريبية
16	أهداف الإعفاءات الضريبية
18	الإعفاءات الضريبية في القانون الفلسطيني
19	عناصر الإعفاءات الضريبية
20	أنواع الإعفاءات الضريبية
23	أهداف الضريبة

الصفحة	الموضوع
26	دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية
28	ثانياً: الدراسات السابقة
37	ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة
39	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
40	مقدمة
40	منهجية الدراسة
40	مجتمع وعينة الدراسة
41	أداة الدراسة
42	صدق الأداة
43	ثبات الأداة
43	إجراءات الدراسة
44	نموذج الدراسة
44	المعالجات الإحصائية
46	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
47	مقدمة
47	منهجية المعدلات الهيكلية
48	معدل الاستجابات على أداة الدراسة
49	تحليل فقرات الاستبانة
49	تحليل أسئلة الدراسة
58	تحليل مجال الأهداف الضريبية
61	تحليل وعرض نتائج تحليل بيانات الدراسة
74	اختبار الفرضيات
81	معايير جودة نموذج الدراسة
83	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
84	مقدمة
84	النتائج
86	التوصيات
87	توصيات للأبحاث المستقبلية

الصفحة	الموضوع
88	الخاتمة
89	قائمة المصادر والمراجع
96	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة	43
جدول (2)	الخصائص الديموغرافية للعينة	48
جدول (3)	معيار درجات فقرات الاستبانة	49
جدول (4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لدور الإعفاءات الضريبية الشاملة في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.	50
جدول (5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لدور الإعفاءات الضريبية الجزئية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.	52
جدول (6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لدور الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.	54
جدول (7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لدور الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.	56
جدول (8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمجال الأهداف المالية للضريبة.	58
جدول (9)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمجال الأهداف الاقتصادية للضريبة.	59
جدول (10)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمجال الأهداف الاجتماعية للضريبة.	60
جدول (11)	معايير قبول عناصر الصدق التقاربي	63

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (12)	نتائج تشبعات الأسئلة لكل أبعاد نموذج الدراسة.	64
جدول (13)	نتائج الموثوقية المركبة CR	69
جدول (14)	نتائج متوسط التباين المفسر AVE	70
جدول (15)	نتائج الصدق التمايزي	71
جدول (16)	معايير تقييم النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model	73
جدول (17)	نتائج حجم الأثر f^2	74
جدول (18)	نتائج معامل التفسير R^2	74
جدول (19)	نتائج الفرضيات	75
جدول (20)	اختبار One-way ANOVA لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية	80
جدول (21)	جودة التنبؤ Q2	81
جدول (22)	جودة المطابقة GoF	82

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1)	نموذج الدراسة	44
شكل (2)	النموذج القياسي	63
شكل (3)	النموذج القياسي بعد حذف الفقرات ذات التشبعات المنخفضة	68
شكل (4)	النموذج الهيكلي	72
شكل (5)	قيم P-Values	75

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	قائمة أسماء المحكمين	97
ملحق (2)	الاستبانة	98

دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر موظفي الدوائر الضريبية والمكلفين في فلسطين

إعداد

منار زياد أحمد دقة

إشراف

د. مفيد الظاهر

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف إلى دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، وسعت الدراسة لتحقيق عدة أهداف كان منها: التعرف إلى دور الإعفاءات الضريبية (الإعفاءات الضريبية الشاملة، الإعفاءات الضريبية الجزئية، الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية، الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية) في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي، وتم إعداد استبانة لقياس مجالات ومتغيرات الدراسة، وتم التأكد من صدقها، ومعامل ثباتها، ومن ثم اختيار عينة عشوائية حجمها (289) مبحوثاً، منهم (192) مكلف، و(97) موظف في الدوائر الضريبية الفلسطينية، حيث شملت العينة محافظات شمال الضفة الغربية؛ أي بنسبة (96.3%) من مجتمع الدراسة الذي بلغ عدده (10578) مكلفاً، وبلغ عدد الموظفين (323) موظفاً في الدوائر الضريبية الفلسطينية، وبعد ذلك تم تجميع الاستبانة، ومن ثم تم تحليلها من خلال أساليب الإحصاء الوصفي كمقاييس النزعة المركزية والتشتت، وأساليب الإحصاء الاستدلالي لاختبار الفرضيات.

ومن نتائج الدراسة: يوجد دور كبير للإعفاءات الضريبية (الإعفاءات الضريبية الشاملة، الإعفاءات الضريبية الجزئية، الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية، الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية) في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، وكان من توصيات الدراسة: حث الإدارة الضريبية الفلسطينية

على توفير حزمة متكاملة من الإعفاءات الضريبية الشاملة التي تهدف لزيادة الاستثمارات في الأجل الطويل، مع مراعاة هذه الإعفاءات للأولويات المحلية والقطاعية، ومن الضروري أن تتبنى الإدارة الضريبية الفلسطينية بإصدار التعديلات الخاصة بالقانون الضريبي التي تقوم على زيادة الإعفاءات الضريبية الجزئية؛ تحقيقاً لعدة أهداف ضريبية ومنها زيادة دخول المكلفين، وتحسين مستواهم المعاشي

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

تعتبر الضريبة بشكل عام وضريبة الدخل بشكل خاص، من النماذج الهامة والمثلى للضريبة المباشرة، التي يتحدد وعائها من خلال تحديد دخلها، ونظراً لأهمية موضوع الضريبة وموقعها في إيرادات الدولة، فقد اهتمت كافة الدول بها ومنحتها عناية خاصة، وفقاً لتحقيق أهدافها وآثارها المالية والاقتصادية والاجتماعية، فقد احتلت الضريبة مكاناً مرموقاً في التشريعات الضريبية الحديثة (قطاوي، 2017، ص2).

فالقانون الضريبي عادة يهدف ويسعى إلى تحقيق عدة أهداف، وتتمثل هذه الأهداف بكافة الأهداف المالية، والأهداف الاقتصادية، ومثال ذلك العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، وصولاً إلى التوازن المالي، وأهم ظواهره إعادة توزيع الدخل. إضافة إلى الأهداف الاجتماعية التي تسعى الضريبة من خلالها لتحقيق مفهوم التضامن الاجتماعي، من خلال تقليل الفروقات بين الطبقات الاجتماعية. أضف لذلك الأهداف السياسية التي تسعى الضريبة لتحقيقها وتتمثل في تأكيد سيادة الدولة على أراضيها، فلكي يتحقق هدف الضريبة لا بد من وجود القوانين الضريبية، التي تتصف بأنها تعمل على قيام الضريبة على تحقيق أهدافها وصولاً إلى تحقيق العدالة الضريبية، من خلال مراعاة القواعد الضريبية كقاعدة العدالة، وقاعدة اليقين، وقاعدة الاقتصاد في الإنفاق، وقاعدة الملاءمة التي تقدم للمكلفين خدمة تحمل العبء الضريبي الكبير (قاروط، 2018، ص2).

وتعد الإعفاءات الضريبية من أهم المواضيع التي تحقق أهداف المالية العامة؛ فهي توفر مجالاً مرتفعاً كي تعمل على تحقيق العدالة، وتنشيط حركة الاقتصاد الوطني، ورفع مستوى نشاط الدورة الاقتصادية، إضافة إلى العمل على جذب الاستثمارات. فالإعفاءات الضريبية تعمل على تنشيط الاقتصاد بشكل عام، وتحريكه بشكل إيجابي يعود بالنفع على المجتمع المحلي، حيث

تعتبر الإعفاءات الضريبية من أهم عجلات ومحركات التقدم الاقتصادي التي تؤدي إلى تحقيق العدالة الضريبية في الفكر المالي (البريشي، 2015، ص255).

كما أن هدف الإعفاءات الضريبية بشكل رئيسي يرتبط بأهداف أخرى اقتصادية واجتماعية ومالية، وهذا الدور مرتبط بتطور دور الدولة وتدخلها في كافة مناحي الحياة الاقتصادية في المجتمع، بعد أن كانت الضريبة في بداية فرضها تتصف بالحيادية في ظل وجود الدولة الحارسة، فكانت الضريبة من الأدوات التمويلية لطرق الإنفاق الخاصة بالدولة، وقد تحولت الضريبة في ظل الدولة التي تتدخل في كل مناحي الحياة إلى أداة فعالة من خلال توجيهها لمناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية (الإدلي، 2019، ص6).

وفي ظل الإصلاحات الضريبية التي شهدتها فلسطين فيما يتعلق بتعديلات القوانين الضريبية فقد تضمنت إيراد الإعفاءات الضريبية بتوسع كبير ضمن بنودها، لتتوافق مع ما ورد في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، الذي يقدم التشجيع للمكافئين والمستثمرين لتوسيع استثماراتهم في ظل الإعفاءات الضريبية الممنوحة لهم، ومن ثم العمل على تحقيق أهداف الإعفاءات الضريبية التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي في المجتمع المحلي، وتعتبر الإعفاءات الضريبية المطبقة في فلسطين أداة هامة، لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية في المجتمع الفلسطيني.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تبرز مشكلة الدراسة من خلال النظر إلى ظواهرها، فبالرغم من زيادة أهمية الإعفاءات الضريبية الواردة في التشريع الضريبي الفلسطيني، إلا أن دور هذه الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية ليس واضحاً، في كافة مجالات أنشطة الاقتصاد الفلسطيني، الذي يجعل من دور الإعفاءات الضريبية محدودة، كما تشكل الإعفاءات الضريبية الواردة في التشريع الضريبي، أداة فعالة لبناء بيئة مستقرة ونشطة لنمو النشاط الاقتصادي لكافة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، والتي تضمن حسن سير العمل في الشركات الفلسطينية.

كما أن مواكبة التقدم والنمو الاقتصادي الحاصل في العالم يجعل من الضرورة التكيف مع كل المتغيرات ولأن الإعفاءات الضريبية تعتبر أحد هذه النظم فإن أهدافها تطورت أيضاً لتصبح أداة تلعب دوراً مهماً في التوجيه الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى أن الإدارة الضريبية تلجأ إلى تقديم الاعفاءات والحوافز والتسهيلات الضريبية لتحقيق أهداف الحكومة في زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما أنه يوجد العديد من المعوقات في التي تقف أمام الإدارة الضريبية الفلسطينية التي تعيق تحقيق أهدافها الضريبية، مما تسبب تراجعاً في تحقيق الأهداف الضريبية، ويضع المشرع الفلسطيني من خلال القانون الضريبي مجموعة من الإعفاءات الضريبية التي تساهم في تحقيق الأهداف الضريبية؛ ليحقق من خلالها هدف زيادة النمو الاقتصادي وتطوير المشاريع المحلية.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي: ما دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية وهي:

1. ما دور الإعفاءات الضريبية الشاملة في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين؟
2. ما دور الإعفاءات الضريبية الجزئية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين؟
3. ما دور الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين؟
4. ما دور الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين؟

5. ما الفرق بين الإعفاءات الضريبية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية وهي كما يلي:

أولاً: الأهمية النظرية

1. أهمية موضوع الدراسة المتمثل بدور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين. من المعروف أنّ للإعفاءات الضريبية دوراً فعالاً وكبيراً في تحقيق كافة الأهداف التي تسعى إليها الإدارة الضريبية، وهي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية من خلال الضريبة.

2. تعتبر هذه الدراسة وعلى حدّ علم الباحثة من الدراسات القليلة التي أجريت في فلسطين، وتعتبر من الدراسات الأولى التي تجرى على الدوائر الضريبية في فلسطين في محافظات شمال الضفة الغربية، وستكون مرجعاً يمكن الرجوع إليه للاستفادة مما ورد فيها من المعلومات والنتائج التي تخدم أصحاب القرارات في الحكومة الفلسطينية.

3. معرفه اتجاه العلاقة بين الإعفاءات الضريبية وتحقيق الأهداف الضريبية من خلال القيام بتغطية كافة جوانب موضوع الدراسة، لذا فإن الدراسة تعمل على إثراء المكتبة الفلسطينية من خلال توفير هذا الموضوع الهام، مما يساهم في سدّ جزء من الفجوة العلمية في هذا المجال البحثي.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

1. أهمية موضوع الإعفاءات الضريبية؛ لأنها تلعب دوراً مهماً وكبيراً في تحقيق الأهداف الضريبية، وينتج عن ذلك: العمل على تشجيع الاستثمارات، والقيام بتوجيهها وفق المتطلبات

الحقيقية للاقتصاد الفلسطيني، فهي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في حال توفر المناخ الاستثماري الهادف لجذب الاستثمارات.

2. تمكين أصحاب القرار في فلسطين ووضعي السياسات الضريبية والمهتمين بشأن قطاع الاستثمار في فلسطين؛ من معرفة دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية، وبالتالي تساعد الدراسة في وضع المقترحات والخطط والسياسات المستقبلية.

3. تساهم هذه الدراسة في تقييم الإعفاءات الضريبية المطبقة في فلسطين لتعزيز إيجابيتها على المجتمع والاقتصاد الفلسطيني، والقيام بمعالجة أوجه القصور فيها، من أجل توفير بيئة اقتصادية خاصة تساهم من خلالها الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الأهداف الأخرى.

أهداف الدراسة

1. تهدف الدراسة لتحقيق الهدف الرئيسي وهو: التعرف إلى دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، إضافة لتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

2. التعرف إلى دور الإعفاءات الضريبية الشاملة في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

3. التعرف إلى دور الإعفاءات الضريبية الجزئية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

4. التعرف إلى دور الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

5. التعرف إلى دور الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين. بيان الفروق بين

الإعفاءات الضريبية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لفحص الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

وينبثق عن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية وهي:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية الشاملة وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية الجزئية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية.

حدود الدراسة

الدراسة محددة بعدة حدود وهي:

الحدّ الزماني: العام 2020-2021.

الحدّ المكاني: الدوائر الضريبية الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية.

الحدّ البشري: جميع المكلفين، والموظفين في الدوائر الضريبية الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية وهي: دائرة ضريبة الدّخل، ودائرة ضريبة القيمة المضافة، ودائرة ضريبة الأملاك، إضافة إلى المكلفين.

الحدّ الموضوعي: دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

مصطلحات الدراسة

الإعفاءات الضريبية: هي عبارة عن دخل خاضع للضريبة، وبموجب القانون الضريبي تمّ استثنائه من الضريبة ليس باعتبارها تكاليف إنتاج الدخل، وإنما لاعتبارات أخرى اقتصادية واجتماعية ومالية (قطاوي، 2017، ص19).

وتعرّف الإعفاءات الضريبية إجرائياً بأنها: إعفاء دخل المكلف من فرض الضريبة مع أنه يخضع للضريبة في الأصل.

الإعفاءات الضريبية الشاملة: الإعفاءات الضريبة التي تمنح لجميع المكلفين وجميع أنواع الدخل بدون استثناء، أو القيام بإعفاء بعض المكلفين، أو بعض أنواع الأموال والأنشطة الاقتصادية من الضريبة كلياً، ولمدة محدودة أو مطلقة (طالبي، 2014، ص3).

وتُعرّف الإعفاءات الضريبية الشاملة إجرائياً بأنها: الإعفاءات الضريبية الكاملة التي تمنح للمكلفين لتحقيق عدة أهداف ضريبية ومنها المساهمة في زيادة القيمة الاقتصادية للمشروعات.

الإعفاءات الضريبية الجزئية: إعفاءات ذات طابع شخصي اجتماعي، تهدف لضمان حدّ أدنى من المعيشة للفرد، يضمن له القيام بأعبائه الشخصية والعائلية الملقاة على عاتقه (عائش، 2012، ص8).

وتُعرّف الإعفاءات الضريبية الجزئية إجرائياً بأنها: إعفاءات محددة تمنح للمكلفين في ظروف محددة من قبل القانون الضريبي ولمدة معينة بناء على الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية: الإعفاءات الضريبية التي تلعب دوراً اقتصادياً مهماً من خلال ما تقوم به من خفض تكاليف الإنتاج، ومن ثم توجيه رؤوس الأموال نحو الصناعات التي ترى الدولة ضرورة دعمها، ولا يقتصر الأمر على القطاع الصناعي فقط، فيمكن توجيه الإعفاءات نحو القطاع الزراعي وغيرها (السكافي، 2013، ص7).

وتُعرّف الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية إجرائياً بأنها: الإعفاءات الضريبية التي تساهم في تحقيق الهدف الاقتصادي للضريبة، ومثال ذلك تنشيط الحركة الاقتصادية في المجتمع.

الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية: يقصد المشرع من هذه الإعفاءات كفالة مستوى معين من المعيشة للمكلف وأسرته بالشكل الذي يتوافق مع الفلسفة السياسية في المجتمع (قطاوي، 2017، ص19).

وتُعرّف الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية إجرائياً بأنها: الإعفاءات التي تمنح للمكلف بسبب الظروف الاجتماعية التي يعيشها ومثال ذلك إعفاء الإقامة والتعليم وإعفاء الحد الأدنى للمعيشة.

الأهداف الضريبية: إحدى أركان السياسة المالية للدولة، حيث تستخدمها في توجيه الاقتصاد، والتحكم به. ولا تقتصر الضرائب على الهدف المالي فقط (وهو تغطية نفقات الدولة) بل للضرائب أهداف اقتصادية واجتماعية أيضاً (البريشي، 2015، ص8).

وتعرف الأهداف الضريبية إجرائياً بأنها: الأهداف التي تساعد الإدارة الضريبية في مراعاة الحالة الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية.

الفصل الثّاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة

في هذا الفصل يتم عرض المادة النظرية الخاصة بالتعرف على دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، وبعدها سيتم عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، والتعقيب عليها من خلال مقارنتها بالدراسة الحالية.

أولاً: الإطار النظري

تهتم معظم الدول بوضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد تكون هذه الخطط طويلة الأجل أو قصيرة الأجل وقد اهتمت أغلب الدول بتحديد هياكل السياسة المالية والسياسة النقدية التي تتسق مع هذه الخطط ومن أهم الوسائل المتبعة لتحقيق أهداف هذه الخطط السياسة الضريبية للدولة والتي تستخدمها الدولة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي تركز على عدة قواعد أهمها قاعدة العدالة والتي تستند إلى أنه على الدولة عندما تعتمد إلى فرض الضريبة من خلال القانون الضريبي أن تراعي العدالة من خلال توزيع الأعباء العامة على أفراد المجتمع، وأصدق مثال على تحقيق قاعدة العدالة هو الاعفاءات الضريبية وعليه فليس من المعقول أن يدفع المكلف الفقير نفس مبلغ الضريبة الذي يدفعه المكلف الموسر.

أن أهداف هذه الإعفاءات يتجسد على نحو رئيس بأهداف اقتصادية واجتماعية، ودور الضريبة هذا ارتبط بتطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، حيث كانت تتصف الضريبة بداية بالحيادية في ظل الدولة الحارسة، لذا كانت الضريبة أداة تمويلية فقط لأوجه الإنفاق المحددة للدولة، ومن ثم تحولت إلى أداة ذات أثر فعال وتوجيهي للحياة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الدولة المتدخلة في كل مناحي الحياة.

وبناء على ذلك يتم تقسيم الإطار النظري إلى ثلاثة أقسام، ففي القسم الأول يتم تناول موضوع الإعفاءات الضريبية، وعرض ما يتعلق بها كأهدافها وأنواعها وعناصرها. وفي القسم الثاني يتم تناول تحقيق الأهداف الضريبية، وأهميتها وأنواعها. أما في القسم الثالث سيتم تناول العلاقة ما بين دور الإعفاءات الضريبية وتحقيق الأهداف الضريبية.

تعريف الضريبة

كثّر الحديث في كافة مناحي الحياة عن أهمية الضرائب ودورها، وأنواعها، وكيفية فرضها وتحصيلها، وهذا ما يزيد من ضرورة طرح موضوع الضرائب كإحدى أدوات السياسات المالية بصفتها الممول الرئيس للنفقات الحكومية، من خلال تناول تعريف الضريبة، وأهميتها، وأهدافها، ودورها، وأطرافها، ممثلة بالمكلفين والإدارة الضريبية. ومن الأهمية بمكان تعريف مفهوم الضريبة، وبيان خصائصها التي تميزها عن غيرها من الإيرادات العامة، حيث يختلف مفهومها من نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر، ففي النظام الرأسمالي كما هو الحال في الدول النامية، تهدف الضريبة إلى إشباع الحاجة المالية للدولة، وتأمين حصيلة وافرة تستطيع الدولة من ورائها تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (خربط، 2018، ص11).

ويعرف (قطاوي، 2017) الضريبة بأنها: فريضة مالية تحدد بموجب القوانين الضريبية والتي يقوم بدفعها المكلف بها جبراً للدولة، مقابل مساهمته في النفقات العامة بصفة نهائية، دون وجود نفع خاص يعود على ذلك المكلف، حتى تحقق الدولة أهدافها الضريبية المتنوعة وهي الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية (قطاوي، 2017، ص18).

والضريبة تعتبر اقتطاع نقدي من أموال المكلف يؤديها دون إجبار، حيث تشكل قاعدة أكثر عدالة للمكلفين؛ لأنها تفرض بشكل عام على جميع المكلفين المحققين للدخل، وأكثر مردودية للدولة من خلال قيامها بجبايتها، وتكون نفقات الجباية منخفضة، فهي لا تتعرض للتلف أو الانقضاء أو تعرضها لتغير قيمتها بمرور الوقت، فالضريبة تعتبر فريضة إلزامية، وتقع بشكل مباشر نهائي على المكلف، دون توفر مجال للاختيار أو الاعتراض أو النقاش فيها، فعنصر

الإلزام والجبر من خصائص وجود هذه الضريبة، وهذا ما يميزها عن الموارد الأخرى التي تقوم الدولة باستيفائها، ودون انتظار مقابل دفعها من الدولة (مهنا، 2013، ص44).

وتعرف الضريبة أيضاً بأنها: مبلغ نقدي تفرضه الدولة على المكلفين بصورة إجبارية دون مقابل؛ بهدف تغطية النفقات العامة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. فالضريبة فريضة نقدية، وتحصلها الدولة نقداً في العصر الحديث، بينما كانت تحصل الضريبة في الماضي على المحصول الزراعي عيناً، والضريبة فريضة إلزامية يتم تحصيلها جبراً من المكلفين، ويتم فرض الضريبة بموجب قانون يعرض على مجلس الشعب لإيجازها. تمثل الضريبة إيرادات سيادية للدولة، ولا بدّ من مشاركة أفراد المجتمع في تحمل عبء الضريبة كل حسب مقدرته المالية، كما تدفع الضريبة دون مقابل، وهذا هو الفرق بين الضريبة والرسم، حيث يتم تحصيل الرسوم مقابل الخدمات التي يحصل عليها الفرد بشكل مباشر، مثل رسم الاشتراك بخدمة الهاتف الثابت. وتستخدم حصيلة الضريبة لتغطية النفقات العامة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (فرحات، 2020، ص2).

والاعفاء الضريبي هو نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكاليفية للاقتصاد، وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة (Bo Becker & Jacob, 2012, P56).

ومن هنا يمكن أن تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي كمبلغ من المال، يدفعه المكلفين بكافة أنواعهم (سواء مكلف طبيعي أو مكلف اعتباري) للدولة في سبيل قيامها بوظائفها لتحقيق الأهداف العامة لها، وهي تعتبر فريضة إجبارية وتقرض بشكل نهائي.

تعريف الإعفاءات الضريبية

إن الإعفاءات الضريبية لها دور كبير وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي إسهامها في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تعتبر من أهم أهداف هذه الإعفاءات التي تطبق وفق استراتيجية اقتصادية شاملة للتنمية، وبالتالي يهتم مشرع القانون الضريبي عند صياغة مواد القانون الخاصة

بالإعفاءات الضريبية الخاصة بدخل المكلف؛ حتى يحقق كافة الاعتبارات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا فقد جاء الإعفاء الضريبي بعدة مفاهيم متنوعة، فقد تم تعريفه بأنه: من الميزات التي تقوم الحكومة بمنحها للمكلفين الطبيعيين والاعتباريين من خلال القانون الضريبي الذي ينظم بنود هذه الإعفاءات وشروط منحها، لتحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وقد عرفه آخرون بأنه: القيام بعد استيفاء مبالغ الضريبة على دخل معين ويكون لمدة زمنية دائمة أو مدة زمنية مؤقتة، ويتم تحديد هذه الإعفاءات ضمن المواد القانونية المتعلقة بالضريبة، وتقوم الحكومة بتحديد أنواع الإعفاءات التي تمنح للمكلفين لعدة اعتبارات تقوم بتقديرها، وفق ما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية السائدة في المجتمع (خفاجي، 2017، ص210).

ويعرّف (سليمان، 2016) الإعفاء الضريبي بأنه: يعد من أنواع الحوافز الضريبية التي تمنحها الحكومة للمكلفين. ويُعرف على أنه: "نظام محدد تصممه الحكومة في إطار تخطيطها للسياسة المالية والتي تهدف من خلالها لتشجيع القطاعات الاقتصادية في المجتمع المحلي كتشجيع الادخار أو دعم الاستثمار؛ كي تحقق نمو في الناتج القومي، إضافة إلى تحقيق أهداف أخرى تنتج عن قيام وافتتاح مشروعات جديدة أو التوسع في الخطوط الإنتاجية للمشروعات الحالية. وتتمثل هذه الأهداف في زيادة المقدرة التكاليفية، وزيادة الدخل القومي في الاقتصاد المحلي (سليمان، 2016، ص32).

فالإعفاء الضريبي يعتبر ميزة من مزايا القانون الضريبي تمنح للمكلفين (سواء كان مكلف طبيعى أو مكلف معنوي)؛ لتحقيق أهداف تسعى إليها الحكومة ومنها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والإعفاء الضريبي هو: استثناء المشرع للمبالغ الضريبية التي تكون خاضعة للضريبة أصلاً حيث تهدف الحكومة من جراء ذلك تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية، فالأصل في فرض الضريبة هو خضوع أموال المكلف التي تنتج عن دخله ونشاطه للضريبة، أما الإعفاء الضريبي يمثل استثناء من هذا الأصل (الرهمي، 2019، ص23).

كما عرّف الإعفاء الضريبي بأنه إعفاء من جميع أو بعض الضرائب التي تفرضها الدولة، وعادة الإعفاء من الضرائب يقدم لفرد أو لمنظمة تقع ضمن فئة ترغب الحكومة في تشجيعها اقتصادياً، وعادة ما تهدف الإعفاءات الضريبية إلى تخفيض عبء الضرائب المفروضة على شريحة معينة من المجتمع بهدف العدالة أو لتعزيز نوع من النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض عبء الضرائب المفروضة على تلك المنظمات أو الأفراد المشاركة في هذا النشاط (David et. Al, 2010, P124).

وعرّف الإعفاء الضريبي بأنه: استثناء على فرض الضريبة وفق نصّ القانون الضريبي على بعض مصادر دخل المكلف بشكل دائم أو مؤقت، وتكون هذه الإعفاءات لاعتبارات يتم تحديدها من قبل الحكومة أو المشرع، وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة. كما عرّفت الإعفاءات الضريبية بأنها: عبارة عن دخل للمكلف خاضع أصلاً لدفع الضريبة، ولكنها حصلت على إعفاء من قبل المشرع بشكل دائم أو مؤقت لأسباب متنوعة، ويكون هذا الإعفاء وارداً بنص القانون الضريبي، حيث يعتبر الإعفاء الضريبي ميزة تمنحها الحكومة ممثلة بالإدارة الضريبية بنص القانون الضريبي للمكلف سواء الطبيعي أو المعنوي؛ لتحقيق أهداف محددة ممثلة بالأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية (البعاج والكرعاوي، 2014، ص311).

وتُعرّف الباحثة الإعفاءات الضريبية إجرائياً بأنها: ميزة من مزايا القانون الضريبي التي يمنحها المشرع بنص القانون الضريبي للمكلفين بمختلف أنواعهم سواء المكلف الطبيعي أو المكلف المعنوي؛ لتحقيق أهداف معينة وفق الظروف السائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وتنقسم الإعفاءات الضريبية من حيث المدة إلى إعفاءات دائمة وإعفاءات مؤقتة.

أهداف الإعفاءات الضريبية

يوجد عدة أهداف للإعفاءات الضريبية تقوم بتحقيقها وهي:

1. تساهم في توحيد بنود القوانين الضريبية التي تتناول أنواع الإعفاءات الضريبية، والتي تشمل كافة الحوافز الضريبية الممنوحة للمكلفين بشكل واضح.

2. الإعفاء الضريبي ميزة ضريبية تمنحها الحكومة للمكافئين لتحقيق عدة أهداف: فالإعفاء الضريبي يقوم بتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فمن الأهداف الاقتصادية التي يحققها الإعفاء الضريبي: تشجيع الاستثمارات الأجنبية أو الاستثمارات الوطنية، وأيضاً العمل على تنمية العديد من القطاعات الاقتصادية للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. ومن الأهداف الاجتماعية (التي يحققها الإعفاء الضريبي) إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتنظيم النسل. أما من الأهداف السياسية منع الازدواج الضريبي (شامية، 1997، ص42).

3. يلزم المشرع كافة المشاريع التي منحت الإعفاءات الضريبية بالاستمرار في ممارسة أنشطتها ولمدة محددة وفق طبيعة الإعفاء الضريبي، ويمكن التراجع عن منح الاعفاء الضريبي من خلال التدرج في أسعار الضريبة، وذلك مراعاة لظروف تطور واستمرار المشروع (فرحات، 2020).

4. أن يكون الهدف من الإعفاء الضريبي أو الحوافز الضريبية دعم المشروعات الاقتصادية بكافة أنواعها، ومن خلال توفير فرص عمل حقيقية من خلال التوسع في المشروعات، وتستخدم هذه الأداة لتوجيه الاقتصاد باتجاه معين، وذلك بالتأثير في قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك للأفراد، وشكل هذا التأثير يختلف باختلاف الدولة ومستوى تقدمها، فالدول النامية تستخدم السياسة الضريبية عموماً؛ وسياسة الإعفاءات الضريبية خصوصاً من أجل تخطي المشاكل التنموية لديها والمتمثلة في نقص رؤوس الأموال، وضيق نطاق السوق المحلي، وتخلف الأساليب الفنية والتقنية الحديثة للإنتاج، والبطالة (Saint, et al, 2010, P235).

5. العمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم لتوفير الاستقرار الاقتصادي، والعمل على إلغاء التعقيدات الإدارية في تلك المشروعات الاستثمارية المتمثلة في الانتقال من المركزية الشديدة إلى اللامركزية؛ تحقيقاً لها لتشجيع وتحفيز تلك الاستثمارات.

6. توسيع قاعدة الملكية من خلال دعوة جميع المستثمرين لاستغلال أموالهم، وترك الادخار وصولاً إلى رفع معدل العائد على الودائع؛ حتى لا يحرم الاقتصاد منها، أي من أجل حفز التراكم الرأسمالي، وتشجيع الادخار، والحد من الاستهلاك، وتشجيع التصنيع ولاسيما الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتلاءم وإمكانات هذه الدول، وتشكل الخلية الأولى باتجاه بناء صناعات مغذية وعناقيد صناعية تشكل أساساً لصناعات كبيرة فيما بعد، وتشجيع التصدير لسد فجوة التجارة الخارجية، وحفز الاستثمارات المحلية والأجنبية وحفز التقدم التكنولوجي وتشغيل مزيد من اليد العاملة، وتطوير المناطق النامية وتسريع وتيرة تشغيلها. (Mukul, 2007, P45).

وترى الباحثة أن هناك عدة أهداف أخرى تحققها الإعفاءات الضريبية ومنها: العمل على تعزيز دور المشروعات نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق الأهداف التي تسعى لها الإعفاءات الضريبية من خلال تطبيق حوافز وإعفاءات ضريبية.

الإعفاءات الضريبية في القانون الفلسطيني

تعرف الإعفاءات الضريبية وفقاً للقرار بقانون رقم (8) لسنة (2011) وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل الفلسطيني بأنه: التخفيض من صافي الدخل. وعُرف الإعفاء الضريبي أيضاً بأنه: عدم فرض الضريبة على بعض أنواع الدخل بشكل دائم أو مؤقت، أو بشكل كلي أو جزئي، حيث يكون هذا الدخل يخضع للضريبة أصلاً. إنّ نظام ضريبة الدخل المطبق في فلسطين قد عالج مسألة الإعفاءات على جميع أنواعها، حيث لا يحق للإدارة الضريبية العمل على إلغائها أو أن تقوم بإعطاء إعفاءات خارج نطاق القرار بالقانون الخاص بالضريبة، فالضريبة تفرض على كل مكلف يحقق دخلاً في داخل المجتمع، والإعفاءات الضريبية تمنح من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية (النعامي وآخرين، 2014، ص 136-137).

ومن خلال منح الإعفاءات المقررة في القانون الضريبي من الدخل الخاضع للضريبة كما ورد في القرار بقانون رقم (8) لسنة (2011) وتعديلاته الواردة في القرار بقانون رقم (5) لسنة (2015)، وما ورد في المادة (12) أيضاً:

1. إعفاء المؤسسات والهيئات الاجتماعية الخيرية الهادفة لتحقيق النفع العام، والتي لا تستهدف تحقيق الربح، وهي لا تستهدف تحقيق المصالح الشخصية لأعضاء هذه المؤسسات، فقد ورد في المادة (11) من القرار بقانون رقم (8) لسنة (2011) وتعديلاته الواردة في القرار بقانون رقم (5) لسنة (2015) كالتبرع للجمعيات الخيرية.

2. تشجيع المكلفين على المساهمة في تقديم خدمة للمجتمع وأفراده، ودعم كافة المؤسسات والهيئات الخيرية، كما ورد في المادة (11) من القرار بقانون رقم (8) لسنة (2011) وتعديلاته الواردة في القرار بقانون رقم (5) لسنة (2015) كالتبرع للجان الزكاة. (قاروط، 2018).

وترى الباحثة أن نصّ المشرع الضريبي في المادة السابعة من القرار بقانون رقم (8) لسنة (2011) وتعديلاته الواردة في القرار بقانون رقم (5) لسنة (2015)، على عدة إعفاءات لأغراض اقتصادية وسياسية واجتماعية، وكذلك في المادة الثانية عشرة منه على الإعفاءات الشخصية والعائلية.

عناصر الإعفاءات الضريبية

يوجد عدة عناصر للإعفاءات الضريبية ومنها:

1. **الإعفاء الضريبي ميزة قانونية:** الإعفاء الضريبي هو من أهم المزايا القانونية، فهو من متطلبات العمل القانوني التشريعي المتعلق بالضريبة، وتقرر إما بنص قانوني عام أو نص قانوني خاص، وتمنح لعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية (البيعاج والكرعاوي، 2014).

2. **الإعفاء الضريبي من المزايا التي تمنحها الحكومة بصفقتها السلطة العامة:** تمنح الحكومة ممثلة بالإدارة الضريبية الإعفاءات الضريبية، وفقاً لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، فالدول المتقدمة (بنوعها الرأسمالية والاشتراكية) تستخدم الإعفاء الضريبي للمحافظة على التشغيل الكامل للشركات الإنتاجية، وصولاً إلى استمرار تحقيق التوازن

الاقتصادي بين كافة قطاعات الإنتاج المختلفة؛ كي تحافظ على معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي عالية، وتقوم بتشجيع الفائض المالي للاستثمار الخارجي (اللوزي، 2000).

3. **الإعفاء الضريبي من المزايا التي تمنح للمكلفين بكافة أنواعهم سواء المكلفين الطبيعيين والمكلفين المعنويين:** فالإعفاء الضريبي الذي يتم منحه للمكلفين الطبيعيين والمعنويين يعبر عن مزايا يمنحها القانون الضريبي وفق طبيعة النظام القائم في الدولة (فرحات، 2020).

4. **الإعفاء الضريبي من المزايا التي تمنح لتحقيق أهداف معينة:** إن الإعفاء الضريبي يقوم بتحقيق عدة أنواع من الأهداف وأهمها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ففي مجال تحقيق الأهداف الاقتصادية، يعتبر الإعفاء الضريبي أداة لتحفيز الاستثمارات، وأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دعم وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، أما في مجال تحقيق الأهداف الاجتماعية فيتمثل هدف الإعفاء بمعالجة عدة مشاكل أهمها مشكلة أزمة السكن، ويمكن حلها من خلال بناء المساكن، والعمل على زيادة الوحدات السكنية (شامية، 1997، ص48).

وترى الباحثة أن الإعفاء الضريبي: هو ميزة من مزايا القانون الضريبي يتمثل في عدم فرض ضريبة محددة على دخل المكلفين، مع العلم أنه كان في الأساس مفروضاً عليه ضريبة بنص قانوني ضريبي من قبل السلطة التشريعية، والغرض من الإعفاء تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أنواع الإعفاءات الضريبية

يوجد عدة أنواع للإعفاءات الضريبية ومنها:

1. الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية

تستخدم الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية كأداة لتوجيه الاقتصاد في اتجاهات محددة تحقق الهدف منها، من خلال التأثير في قرارات الاستثمار والإنتاج، ويختلف التأثير باختلاف

الخدمات المقدمة في الدولة، فتستخدم الدول النامية السياسات الضريبية بشكل عام، والإعفاءات الضريبية بشكل خاص، لوضع حلّ للعديد من المشاكل التي تخص التنمية الاقتصادية، ومثال ذلك: نقص رؤوس الأموال، ضيق نطاق السوق المحلي، إضافة إلى حلّ مشكلات تخلف الأساليب الفنية، والتغلب على مشكلات التقنية الحديثة للإنتاج، ومعالجة مشكلة البطالة (القرجي، 2011، ص36).

أي من أجل توفير الحافز للتراكم الرأسمالي، والعمل على تشجيع الادخار، والحدّ من مشكلات الاستهلاك، والمساهمة في تشجيع عمليات التصنيع، في المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تتناسب مع طبيعة نشاط الحكومة، وتشكيل الخلية الأولى للصناعة والاستثمار، وصولاً إلى بناء القدرات الصناعية التي تشكل أساساً معيناً لصناعات كبيرة بعد ذلك، والقيام بتشجيع التصدير للقيام بسد فجوة التجارة الخارجية، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، والمساعدة في تشغيل مزيد من العاملين لحلّ مشكلات البطالة، والعمل على تطوير المناطق النامية وتنشيطها، كما تهدف الدول المتقدمة لضمان الاستمرار في النمو، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وصولاً لتحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحقيق الهيكل الإنتاجي المتناسك الذي يعتمد على توفر القطاع الصناعي الصلب، الذي يتوافق مع التطور التكنولوجي (مهاني، 2010، ص36).

2. الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية

يوجد عدة أهداف اجتماعية تساهم في دفع الحكومة لاستخدام الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية، ومن أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة الضريبية هي: العمل على إعادة توزيع الدخل؛ لتحقيق العدالة بين كافة فئات الطبقات الاجتماعية الفقيرة، والعمل على رفع مستوى الدخل لدى فئات المجتمع من ذوي متوسط الدخل، إضافة إلى تشجيع العديد من القطاعات والأنشطة الاجتماعية النفعية، ومن أمثلتها: مؤسسات تأهيل المعاقين، ومؤسسات رياض الأطفال، والطرق التي تسعى إلى تخفيف حدة التلوث البيئي (البريشي، 2015، ص256).

3. الإعفاء الضريبي وعدم الخضوع للضريبة

قد يقع لبس بين مفهومي الإعفاء الضريبي وعدم الخضوع للضريبة رغم اختلافهما، فالإعفاء يمثل تجنيب جزء خاضع أصلاً للضريبة لتوافر شروط فرض الضريبة عليه، بيد أن المشرع رأى عدم إلزامه الضريبة لاعتبارات معينة، قد تكون اجتماعية أو اقتصادية، وذلك بنص خاص، وعدم الإلزام هذا ينتهي بانتهاء تلك الاعتبارات، فالضريبة هنا لها وجود إلا أنها متوقفة في فترة الإعفاء، أما عدم الخضوع للضريبة فيعني عدم جواز تحديد الضريبة وتحصيلها على نشاط معين لعدم توافر الشروط المعتبرة قانوناً لإلزام الشخص الضريبة، فالنشاط غير خاضع للضريبة، بيد أنه قد يخضع لها مستقبلاً.

4. الإعفاءات الدائمة (الشاملة)

حيث يعفى المشروع بموجب الإعفاء الكامل من جميع الضرائب طوال فترة الإجازة، وهذا هو الأصل، فهي إعفاءات دائمة. وهذا النوع من الإعفاءات تقرره الإدارة الضريبية في حالات استثنائية ومن هذه الحالات:

أ. حالة إحجام المستثمرون عن الدخول في الاستثمارات التي ترتفع تكاليفها الاستثمارية أو الاستثمارات التي تنخفض عوائدها أو لكلا السببين.

ب. عند صعوبة تحديد الأرباح المتحققة من خلال الاستثمارات الفعلية، وتعتبر هذه الحالة نادرة نظراً؛ لتعدد الأساليب المحاسبية المستخدمة لقياس ربحية المشروعات.

ج. عند وجود الاستثمارات في المشروعات العامة التي تفيد المجتمع وأماكن سكن معينة، مثل إعفاء أرباح المحاصيل الزراعية من دفع الضريبة (السكافي، 2013، ص36).

5. الإعفاءات المؤقتة (الإجازة الضريبية)

يعد الإعفاء الزمني بمثابة إعفاء مؤقت يشمل العديد من القطاعات الاقتصادية، والأنشطة التجارية، والصناعية وغيرها من دفع الضريبة، خاصة في بداية العمل في المشروع الجديد،

وتعتمد هذه الإعفاءات المؤقتة على حجم المشروع وقيمتة الاقتصادية ومدى مساهمته في الاقتصاد المحلي، ووفقاً لمجال الاستثمار وغير ذلك من الاعتبارات الأخرى التي توجب هذا النوع من الإعفاءات المؤقتة (مهاني، 2010، ص36)، ومن أمثلتها إعفاء الأرباح بغض النظر عن مقدارها، تميل الإعفاءات الضريبية المؤقتة إلى إفادة المستثمر الذي يتوقع تحقيق أرباح كبرى وما كان غياب هذه الحوافز ليؤثر بأي حال في عزمه على الاستثمار (اللوzy، 2000، ص63).

وترى الباحثة أن جميع أنواع الإعفاءات الضريبية لها دور كبير في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والاستثمارية؛ لأنها تساعد في تطوير الاقتصاد المحلي وصولاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فالإعفاء الضريبي يحقق العديد من الأهداف وأهمها إعادة توزيع الدخل بين الأفراد، ومنع الازدواج الضريبي.

أهداف الضريبة

تشكل الضرائب المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة كمورد أساسي يساهم في تغطية نفقاتها العامة، وقد تطور دور الضرائب بأدوار تطور الدولة ودورها ووظيفتها في المجتمع، فالضريبة أصبحت لا تقتصر على تحقيق الهدف المالي وحده، الذي يتمثل في عدة جوانب ومنها قيام الحكومة برفد الخزنة العامة بالموارد المالية التي تساهم في سد نفقاتها العامة، ولكن أصبحت الضريبة تساهم في تحقيق عدة أغراض في مجالات مختلفة ومنها:

أولاً: الهدف التقليدي (المالي)

يعتبر الهدف المالي لفرض الضريبة من أهم الأهداف الرئيسية لفرض أي ضريبة في المجتمع، ويتمثل هذا الهدف المالي الأساسي في تأمين الإيرادات لخزينة السلطة العامة من المصادر الداخلية؛ حتى تتحقق وفرة الحصيلة الضريبية التي يتم تحصيلها من المكلفين الطبيعيين والاعتباريين، وفي المقابل تحقيق الاقتصاد في نفقات التحصيل إلى أقل قدر ممكن، وتتحقق الأهداف المالية من خلال وفرة التحصيل الضريبي، كمصدر لتمويل النفقات العامة، فكلما

ازدادت المسؤولية والنفقات العامة ازداد فرض الضرائب، من خلال العمل على زيادة نسبتها، أو العمل على توسيع قاعدتها، وعندما يزيد حجم المجتمع تزيد الحاجة إلى قيام الحكومة بتوفير مشاريع عامة مثل: الدفاع والأمن والتعليم والصحة (عمر، 2011، ص44).

ثانياً: الأهداف الاقتصادية

تعتبر الضرائب أداة هامة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية للسلطة العامة، فيعتبر الغرض من فرض الضريبة تطوير النظام الاقتصادي السائد، فإن استخدام الضرائب يساعد الحكومة بشكل غير مباشر في توجيه الاقتصاد القومي من خلال تدخلاتها، ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية (سعد، 2014، ص48)، ومن أوجه التدخل التي تقوم بها الحكومة لتوجيه الاقتصاد مايلي:

أ. تساهم الحكومة في حماية بعض الصناعات المحلية من خلال تشجيع الصناعات المحلية، وحماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية، وخاصة المنتجات غير القادرة على منافسة الصناعات الأجنبية والمستوردة، وتحقق الحكومة ذلك من خلال قيام الإدارة الضريبية بفرض الضريبة على السلع المستوردة من الخارج، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، مما يعزز دور السلع المحلية، ويزيد الطلب عليها وشرائها والاستغناء عن المنتجات المستوردة (عبد الحفيظ، 2000).

ب. تخفيض نسبة الضريبة على قطاعات اقتصادية محددة؛ لتنشيط وتوجيه الاستثمارات والإنتاج والصناعات أو الخدمات نحو قطاعات معينة دون غيرها، وبما يحقق الأهداف الاقتصادية من فرض الضريبة على تلك القطاعات (Mukul, 2007, P48).

ج. تعتبر الضريبة وسيلة لتشجيع كافة أوجه النشاط الاقتصادي، فتعتبر من الأدوات المستخدمة لتنشيط الاقتصاد المحلي وخاصة في حالات التضخم والانكماش الاقتصادي السائد، ففي حالة التضخم الاقتصادي الناتجة عن ارتفاع السيولة المتوفرة لدى المكلفين في المجتمع، تقوم الإدارة الضريبية برفع نسبة الضريبة المفروضة على أنشطة المكلفين، مما يساهم في تقليل

جزء من السيولة المتوفرة كمدخرات، وبالتالي تقوم بحلّ المشاكل المرافقة لوجود التضخم، وفي حالة الانكماش والركود الاقتصادي، الذي يرافقه انخفاض في الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان، تقوم الإدارة الضريبية بخفض نسبة الضريبة المفروضة على المكلفين، مما يساهم في زيادة نسبة السيولة، وبالتالي يزيد الإنفاق على السلع والخدمات، مما يحقق تنشيط الحركة الاقتصادية في المجتمع، ويساهم في تخفيض حدة مشكلة البطالة (شامية، 1997).

د. تقوم الحكومة بتوجيه الشركات نحو زيادة رأس المال المستثمر في المشاريع من خلال تخفيض نسب الضرائب، ومن خلاله تحفز الاقتصاد بشكل رئيسي؛ لأنها تساعد في تحسين المركز المالي، وتعمل على زيادة حجم الاستثمارات (آل شبيب، 2009).

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية

تستخدم الضرائب لتحقيق الأهداف الاجتماعية ومن هذه الأهداف:

1. تساهم الإدارة الضريبية بإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، فهي تعمل على فرض ضريبة نسبية تصاعدية على دخل المكلفين، مما يساعد في خضوع المكلفين من ذوي الدخل المحقق المرتفع لمعدلات ضريبية أعلى من المكلفين من ذوي الدخل المنخفض، وهذا يحقق هدف تقليل حدة الفجوات في مستويات الدخل بين أفراد المجتمع، وبالتالي تساعد الإدارة الضريبية _ عن طريق ذلك _ في توفير التمويل للنفقات العامة من خلال تحصيل الضريبة تحقيقاً لمصلحة ذوي الدخل المتدنية (عمر، 2011).

2. خدمة السياسات العامة الاجتماعية في المجتمع، ومنها إعفاء الإعالة للأولاد للمساهمة في تشجيع النسل، وإعفاء التبرعات التي تُقدّم للجمعيات الخيرية تشجيعاً لمبدأ التكافل الاجتماعي، وتجنب تحقيق ضرر على صحة السكان، كفرض ضريبة عالية على استيراد الدخان، والمشروبات الروحية، كما تستخدم الضريبة لأغراض حماية البيئة، ومكافحة التلوث البيئي، من خلال فرض ضرائب خاصة على القطاعات الإنتاجية التي تتسبب في

وجود مخلفات إنتاجية تضر بالبيئة وتلوثها، أو من خلال الإعفاء الضريبي الجمركي للمشروعات التي تعمل على مكافحة تلوث البيئة (عبد الحفيظ، 2000).

رابعاً: الأهداف السياسية

ومن الأهداف التي تسعى الضرائب لتحقيقها أهداف الدولة السياسية، ومنها قيام الحكومة بمنح عدة مزايا ضريبية تفضيلية لبعض القطاعات الاقتصادية في الدول التي تفضل إقامة علاقات سياسية مميزة معها، فتعمل الإدارة الضريبية على تخفيض الضرائب على التجارة المشتركة بينها، إضافة إلى فرض ضرائب على استيراد منتجات من دول أخرى، في حال سيادة العلاقات السياسية السيئة، والتي تتعارض مصالحها السياسية معها، وكذلك قد تفرض ضرائب معينة في أوقات الحروب (بوفركاس وجبري، 2015)، وتستخدم الضرائب لتحقيق أهداف سياسية لحساب طبقة على حساب طبقة أخرى، أو لتسهيل التجارة مع بعض البلدان أو للحد منها بواسطة رفع أو خفض الضرائب الجمركية على المستوردات (Weiss, 2000).

دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية

المجتمع الاقتصادي يتميز بأنه: عبارة عن نظم اقتصادية تحيط بالقوانين الضريبية التي تتغير من فترة لأخرى، ومنها الضريبة على دخل المكلفين، فالقانون الضريبي يعتبر غير مستقر؛ لأنه يشهد تغييرات في بنوده من فترة إلى أخرى؛ كي تتناسب مع متطلبات النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية (نشوان، 2015).

ويهدف الإعفاء الضريبي إلى تحقيق عدة أهداف في جوانب مختلفة، فمن الناحية الاقتصادية يسعى الإعفاء الضريبي إلى تحقيق تنمية لكافة مجالات الاستثمار، من خلال العمل على تخفيض العبء الضريبي، مما يساعد في انخفاض النفقات للشركات التي تستفيد من هذه الإعفاءات، مما يساعدها على استثمار الوفورات الضريبية المتحققة نتيجة الإعفاءات الضريبية، وهذا يزيد من إيرادات الخزينة في المستقبل. ويمكن توضيح ذلك من خلال مساهمة الحكومة في تنمية الاستثمار مما يعمل على تنوع النشاط الاقتصادي، وبالتالي تحقيق اتساع الوعاء الضريبي، مما

يزيد الحصيللة الضريبية، كما تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تعتمد على استخدام حجم كبير من العمالة فيها، بالإضافة إلى تشجيع المدخرات الوطنية، وقيام الحكومة بتوجيهها نحو الاستثمار في قطاعات محددة ترغب بها الحكومة في المجتمع، إضافة إلى الحد من التهرب الضريبي، حيث أن الإعفاءات الضريبية توازن بين الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للضريبة (قطاوي، 2017).

ويهدف الإعفاء الضريبي إلى تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية وأهمها: خفض معدلات البطالة، وزيادة الحوافز الضريبية التي تمنح للمستثمرين؛ لكي تمكنهم من الحصول على وفورات ضريبية (تساعد في إعادة استثمارها في أوجه أنشطة اقتصادية جديدة) مما يحقق التوازن من خلال تنشيط القطاعات والأنشطة والمناطق المحرومة اقتصادياً، من خلال منح الإعفاءات الضريبية التي تنعش هذه القطاعات وتنميها، مما يحقق من خلال ذلك نشر الرخاء الاقتصادي الشامل، وهذا يساعد في خلق شروط الاستقرار السكاني وعدم الهجرة من الريف للمدن، إضافة إلى التوزيع العادل للدخل، من خلال الاقتطاع الضريبي من المكلفين، ومن ثم توزيعه على شكل نفقات على قطاعات تعود بالنفع على الجميع، مثل: الصحة والتعليم، وغيرها (مهنا، 2013).

وترى الباحثة أنه تأسيساً على ما تقدم يتضح اهتمام السلطة الفلسطينية بالضرائب بشكل عام، وضريبة الدخل بشكل خاص؛ لأنها تعدّ من أهم الأدوات المالية التي تساعد في تأمين الموارد المالية؛ لتحقيق الأهداف التي ترسمها مسبقاً، فلم تعد ضريبة الدخل غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة تسعى السلطة من خلالها إلى العمل على تطبيق سياساتها، وتحقيق غاياتها الاجتماعية وأهدافها الاقتصادية.

ثانياً: الدراسات السابقة

يوجد عدة دراسات سابقة عربية وأجنبية تناولت موضوع الدراسة وهو كما يلي:

دراسة (الوادية، 2018) بعنوان "دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار" هدفت الدراسة إلى التعرف على مراحل تطور السياسة المالية الفلسطينية، ودراسة العلاقة الوثيقة بين السياسة الضريبية وحجم الاستثمار، وتحديد مدى فعالية السياسة الضريبية ودورها في خلق الاستثمارات الكلية في فلسطين، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتمّ تعزيز ذلك من خلال الإحصائيات التي تمّ الحصول عليها من المصادر الرسمية، كتقارير الجهاز المركزي الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، والبنك الدولي، كما تمّ الاستعانة بالمنهج القياسي، وذلك من خلال تحليل البيانات باستخدام برنامج (EViews) كونه الأنسب في تقدير نماذج الانحدار الخطي المتعددة، وتم استخدام سلسلة زمنية_ نصف سنوية_ امتدت من (2005) ولغاية عام (2016) ولقد بلغت عدد المشاهدات 24 مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التطبيقية والنظرية، وأهمها أنه وعلى الرغم من وجود تأثير إيجابي للإيرادات الضريبية على الاستثمار، إلا أن ذلك لا يعني أن بيئة الاستثمار الفلسطينية مشجعة للاستثمار، وأوصت الدراسة متخذي القرار بضرورة اتباع السلطة الفلسطينية سياسات مالية توسعية، وتحفيز الإنفاق العام بشكل يؤثر إيجابياً في حصيلة الإيرادات من جهة، وزيادة حجم الاستثمار الكلي، خصوصاً مع تقاوم الأزمة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

دراسة (عمامرة، وآخرين، 2018)، بعنوان "أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2016)": هدفت الدراسة التعرف إلى أثر الحوافز الضريبية وأهمها الإعفاءات الضريبية على الاستثمار في الجزائر من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2016)، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على البيانات المنشورة من القوائم المالية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للسنوات (2002-2016)، وبعد جمع البيانات تم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) لمعالجتها.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن للضريبة تأثير إيجابي في زيادة الاستثمارات من خلال تشجيع الاستثمارات، كما أنه رغم التحسينات والتعديلات المستمرة على قوانين الدخل ورغم أنها مشجعة على الاستثمار، إلا أن نتائج ذلك لا زالت محدودة ودون المستوى المطلوب، فحجم الاستثمارات الأجنبية لا زالت بنسبة متواضعة، لا تساهم بزيادة ملموسة في الاقتصاد، ومن أهم توصيات الدراسة نشر الثقافة التيسيرية لدى المستثمرين وتوفير بيئة ومناخ يشجع ويجذب الاستثمار وتوجيه الحوافز الجبائية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.

دراسة (قطاوي، 2017) بعنوان "الإعفاءات الضريبية وأثرها على تحقيق الأهداف الضريبية"
هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الإعفاءات الضريبية وأنواعها، ودراسة أثرها على تحقيق الأهداف الضريبية، كما هدفت إلى التعرف على مدى تطور الإعفاءات الضريبية عبر القوانين الضريبية، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، ومن ثم تطوير أداة الدراسة من خلال عمل استبيان بعد التأكد من صدق وثبات الأداة حيث تكونت الاستبانة من (29) فقرة مقسمة على ثلاثة مجالات رئيسية، وهي معرفة أثر الإعفاءات الضريبية على تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للضرائب، وتكون مجتمع الدراسة من (142) فرداً من العاملين في دوائر ضريبة الدخل، حيث بلغ حجم العينة (100) فرداً من العاملين في دوائر ضريبة الدخل. وبعد جمع البيانات بشكل ميداني تم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) لمعالجتها. حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك توافق كبير بين العاملين في دوائر ضريبة الدخل والمكلفين على أن الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبي تشجع المكلفين على دفع الضريبة، كما إن إعفاء قطاعات معينة من دفع الضريبة يعمل على النهوض بهذه القطاعات، وذلك كان بناء على رأي كل من العاملين في دوائر ضريبة الدخل والمكلفين، ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذه الدراسة، تم وضع عدة توصيات منها إعادة النظر في نصوص الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبي من فترة لأخرى، وذلك بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني.

دراسة (الخفاجي ولطيف، 2017) بعنوان "الاعفاءات الضريبية وأثرها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي: دراسة ميدانية" هدفت الدراسة إلى التحقق من الاعفاءات الضريبية الممنوحة

على وفق التشريعات الضريبية العراقية، وبيان مدى وملاءمتها للقواعد الضريبية الأساسية، والتعرف على دورها للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، والآثار السلبية الناجمة عنها، والمتمثلة بانخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة ميدانية اعتمدت على انموذجي استمارتي استبيان تتضمن كل منهما اربعة محاور رئيسية، وتكون مجتمع الدراسة من المكلفين ذوي أصحاب المهن وعينة من موظفي الإدارة الضريبية، واختيرت عينة تكونت من (100) موظف وموظفة، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج من أهمها أن للإعفاءات الضريبية دور فاعل في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، فضلاً عن أن الإعفاءات الضريبية تؤدي إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين من خلال مراعاة ظروفهم الشخصية والعائلية، ومن توصيات الدراسة من الضروري أن تتبنى الإدارة الضريبية اصدار التشريعات الخاصة بزيادة الإعفاءات الضريبية، مما له أثر في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وقيام المكلفين بتقديم اقراراتهم الضريبية لأغراض التحاسب الضريبي طوعاً، لأن الإعفاءات الضريبية تؤدي الى زيادة دخول المكلفين وتحسين مستواهم المعاشي.

دراسة (القرجي، 2017) بعنوان "أثر إعفاءات الضريبة لمنظمات الأعمال على إيرادات الضريبة دراسة تحليلية تطبيقية على ديوان الضرائب": هدفت الدراسة إلى شرح مفهوم الإيرادات الضريبية وأنواعها ومفهوم وأهمية الإعفاءات المقررة ومدى ملاءمتها للعدالة الضريبية من حيث التحصيل وبيان اثر الإعفاءات الضريبية لمنظمات الأعمال على الإيرادات الضريبية ومعرفة دواعي منح الإعفاءات، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة عددها (48) وزعت على منظمات الاعمال في الخرطوم وعددها (130) منظمة، وتم معالجة هذه الاستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي spss.

واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن الطرق التي بموجبها يتم منح الإعفاءات الضريبية لا تتم بصورة صحيحة حتى تحقق إيرادات اكبر للدولة ،وفي ظل الإعفاءات يمكن الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للخارج وتشجيعها علي الاستثمارات ،واهم التوصيات: إدخال

فترة التوقف بسبب الظروف القهرية ضمن فتره الإعفاء المقررة وتحديد تعريف للمشروع الاستراتيجي والمشروعات الاستثمارية وضرورة تجميع الإعفاءات الضريبية في قانون واحد تتوافر في صياغته عده خصائص من أهمها تحديد الإعفاءات بدقه وبناءا علي معايير واضحة، والبعد عن العبارات المطاطة والعدالة في منح الإعفاءات.

دراسة (Adebimpe O Umoren·ferry barineka, 2017) بعنوان " Visualize tax equity and tax compliance with personal income in Rivers State" هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإنصاف الضريبي المفروض على المكلفين لدفع الضرائب في الامتثال الضريبي للدخل الشخصي للمكلفين وتأثيره على الاستثمار. وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إقامة العلاقة بين مفهوم العدالة الضريبية وعدالة ضريبة الدخل الشخصي في ولاية (ريفرز) كأداة لحفز الاستثمار، وتمّ الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، وشمل مجتمع الدراسة عدداً من المكلفين في ولاية (ريفرز) وبلغ عدد عينة الدراسة (200) مكلف. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والتوصل إلى النتائج، وكانت أهم النتائج بأن العدالة في التوزيع، والنزاهة الإجرائية، والإنصاف الانتقامي، وإدراك النزاهة الضريبية، لها تأثير إيجابي على ضريبة الدخل الشخصي والامتثال في ولاية (ريفرز) وانعكس ذلك على تشجيع الشركات على الاستثمار المحلي، فمن المستحسن أن تكون هناك زيادة في توفير السلع والخدمات الاجتماعية؛ لتحفيز مستوى الامتثال لضريبة الدخل الشخصي. وأخيراً أوصت الدراسة بأن موظفي الضرائب يطبقون الحد الأدنى من العقوبة على المتخلفين عن الضرائب، وإيجاد قواعد وتعليمات تشريعية لخفض الضرائب على الاستثمارات.

دراسة (حبيب، 2016) بعنوان " آثار تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية في قرارات المستثمر" هدفت الدراسة للتعرف إلى دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع الاستثمار من خلال المناخ الذي توفره للمستثمرين، بحيث تمثل هذه الإعفاءات الضريبية أداة كافية لخلق بيئة استثمارية، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف تمّ استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، ومن ثم تطوير أداة الدراسة من خلال عمل استبيان_ بعد التأكد من صدق وثبات الأداة_ حيث تكونت

الاستبانة من (20) فقرة، وتكون مجتمع الدراسة من (500) مبحوث من الموظفين في الدوائر الضريبية العراقية، حيث بلغ حجم العينة (100) مبحوث، وبعد جمع البيانات بشكل ميداني تمّ استخدام البرنامج الإحصائي (spss) لمعالجتها. ومن أهم نتائج الدراسة أنّ هناك علاقة وثيقة وذات بين سياسات الإعفاء الضريبي والحصيلة الضريبية وبين سياسات الإعفاء الضريبي ودخول الشركات، كما يمكن استثمار الوفورات الضريبية الناتجة عن تطبيق سياسات الإعفاءات الضريبية في استثمارات جديدة داخل المشروع ينتج عنها زيادة طاقته الإنتاجية، وتحقيق معدلات أعلى من الأرباح تساعد المشروع على سداد الضرائب عندما يخضع للضرائب بعد انتهاء السنوات التي يتمتع خلالها بالإعفاءات الضريبية. ومن أهم توصيات الدراسة استخدام طرق تحليلية لسياسات الإعفاءات الضريبية؛ لأن نتائج التحليل أعم، وأشمل، وترتبط نتائجها بالمكان والزمان الذي تتم فيه الدراسة، إضافة إلى ضرورة ربط سياسات الإعفاءات الضريبية بالخطط الاقتصادية، وليس بقوانين جامدة وثابتة.

دراسة (سليمان، 2016) بعنوان "أثر إعفاءات الضرائب غير المباشرة على تشجيع الاستثمار في السودان خلال الفترة (2001-2013)" هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر إعفاءات الضرائب غير المباشرة على تشجيع الاستثمار في السودان خلال الفترة (2001-2013) وتحليل العلاقة الإحصائية بين إعفاءات الضرائب غير المباشرة والاستثمار، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لاستنتاج النتائج، وأجريت الدراسة على واقع الشركات الاستثمارية الفلسطينية في الخرطوم، وبلغ عددها (103) شركة، وأجريت الدراسة على (90) منها، وبعد جمع البيانات بشكل ميداني تمّ استخدام البرنامج الإحصائي (spss) لمعالجتها. وكانت أهم نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين حجم الإعفاءات الضريبية وحجم الاستثمار، فالإعفاءات الضريبية تستخدم كأداة في توجيه الاستثمارات نحو قطاع معين أو مشروعات معينة أو مناطق جغرافية معينة، وكانت أهم التوصيات تقديم المزيد من الإعفاءات الضريبية وهذا بدوره يؤدي إلى جعل السودان دولة مشجعة للاستثمار، وتحسين المناخ الاستثماري، وتوجيه إعفاءات الضرائب غير المباشرة نحو قطاعات ذات مزايا تنافسية وذات إنتاجية عالية، والمتابعة والرقابة للعمل.

دراسة (القرجي، 2015) بعنوان " أثر إعفاءات الضريبة لمنظمات الأعمال على الإيرادات الضريبية دراسة تحليلية تطبيقية على ديوان الضرائب" هدفت الدراسة إلى شرح مفهوم الإيرادات الضريبية وأنواعها، ومفهوم وأهمية الإعفاءات المقررة ومدى ملاءمتها للعدالة الضريبية من حيث التحصيل، وبيان أثر الإعفاءات الضريبية لمنظمات الأعمال على الإيرادات الضريبية، ومعرفة دواعي منح الإعفاءات، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمّ تصميم استبانة عددها (48) وزّعت على منظمات الأعمال في الخرطوم وعددها (130) منظمة، وتمّ معالجة هذه الاستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي (spss). وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن الطرق التي بموجبها يتم منح الإعفاءات الضريبية لا تتم بصورة صحيحة حتى تحقق إيرادات أكبر للدولة، وفي ظلّ الإعفاءات يمكن الحدّ من هروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للخارج، وتشجيعها على الاستثمارات. وأهم التوصيات: إدخال فترة التوقف بسبب الظروف القهرية ضمن فترة الإعفاء المقررة، وتحديد تعريف للمشروع الاستراتيجي والمشروعات الاستثمارية، وضرورة تجميع الإعفاءات الضريبية في قانون واحد تتوافر في صياغته عدة خصائص من أهمها: تحديد الإعفاءات بدقة وعلى معايير واضحة، والبعد عن العبارات المطاطة، والعدالة في منح الإعفاءات.

دراسة (Davies, 2015) بعنوان " Visualize tax equity and compliance with personal income tax " هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإنصاف الضريبي في الامتثال لضريبة الدخل الشخصي؛ تحقيقاً للعدالة الضريبية وزيادة للاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال الاعتماد على مجموعة من الاستراتيجيات المالية التي تُنظّم الطرق المُتبعة في تطبيق النظام الضريبي، والعمل على منح الحوافز الضريبية، واستخدام المنهج الوصفي من خلال دراسة القانون الضريبي والتشريعات والأنظمة المطبقة في الدوائر الضريبية، ومن أهم نتائج الدراسة التي توصلت إليها الدراسة ضرورة اعتماد المنهج المقنع في تحسين سلوك الامتثال لضريبة الدخل، والحدّ من عمليات التهرب الضريبي الموجهة للمكلفين من قبل ضريبة الدخل، ومنح التحفيزات المؤدية إلى زيادة الحركة الاستثمارية، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة بأنّ استخدام العقوبات تساهم في التحقق من عدم امتثال دافعي الضريبة

على دفع الضريبة، واستخدام أسلوب الإقناع يساعد على الحدّ من التهرب الضريبي من خلال التوعية بمفهوم الإنصاف الضريبي، وبالتالي فإنّ منح الحوافز الضريبية يساهم في زيادة الاستثمارات والتوجه لها.

دراسة (Peters, Kiab, 2015) بعنوان "Tax Incentives and Foreign Direct Investment in Nigeria" هدفت هذه الدراسة إلى إظهار تأثير الحوافز الضريبية في قرار المستثمر بتحديد موقع الإستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، واعتمد الباحث في أسلوب تحليل البيانات على وصف منهجية الإقتصاد القياسي المعتمدة لتحليل محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، وإجراء تقييم تجريبي الآثار الحوافز الضريبية على الإستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، وأظهرت النتائج أن إستجابة الإستثمار الأجنبي المباشر للحوافز الضريبية ذات تأثير سلبي، أي أن زيادة الحوافز الضريبية لا تؤدي إلى زيادة مقابلة في الإستثمار الأجنبي المباشر، وظهر أن الإستثمار الأجنبي المباشر مرتبط سلباً بمعدل الضريبة الفعال ومعدلات التضخم، ويرتبط ارتباطاً إيجابية بالنتائج المحلي الإجمالي السكان والإنفتاح على التجارة، وتبين مصفوفة الارتباط أن الإستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا يرتبط ارتباطاً سلبية بالحوافز الضريبية، وأن الحوافز الضريبية التي يوفرها بلد مضيف نامي يخفض معدله الضريبي الفعال تكون في معظم الحالات فعالة في اجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر اللازم، وباستخدام تحليل الإنحدار الخطي، تشير نتيجة الدراسة إلى أن إستجابة الإستثمار الأجنبي المباشر للحوافز الضريبية ذات أهمية سلبية، واستناداً إلى النتائج، أوصى الباحث بضرورة تقليص الإعتماد على الحوافز الضريبية، وإيلاء مزيد من الإهتمام إلى إستراتيجيات الحوافز الأخرى مثل الإصلاحات الإقتصادية المستقرة والمناخ السياسي المستقر.

دراسة (Mathieu, 2015) بعنوان "Tax policy investment decisions and economic growth" هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير النظام الضريبي على تكاليف عامل الإنتاج والإستثمار والنشاط الإقتصادي في إيطاليا، وأظهرت نتائج الدراسة أن التغييرات التي طرأت على النظام الضريبي لها تأثير هام على تكاليف عوامل الإنتاج والإستثمار والنشاط

الإقتصادي العام، وأظهرت النتائج أيضا أنه وعلى مر السنين، أسهمت الحوافز الضريبية المؤقتة إسهامة هامة في تعزيز الإستثمار والنشاط الإقتصادي خلال فترات الإنكماش، وكان للتخفيضات في المعدلات الضريبية أثر أقل، ولكنه دائم، يفرض عبئا ضئيلا على النشاط الإقتصادي، وأوصى الباحث في نهاية بحثه إلى أن سياسة الضرائب على الشركات، ولا سيما الحوافز الضريبية المؤقتة، هي أدوات أكثر فعالية للتغلب على الإنتكاسات الدورية من الأدوات البديلة، مثل السياسة النقدية التي لا يبدو أنها تولد تباينات دورية عكسية إقتصادية في المعدلات الحقيقية للتمويل للشركات الإيطالية، وتولد الحوافز الضريبية المؤقتة أثارة إقتصادية إيجابية هامة، تترتب عليها آثار طويلة الأمد على الديناميكيات الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية.

دراسة (السكافي، 2013) بعنوان " أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين": هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على هذه الوحدات، وكما استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم استبانة عددها (48) وزعت على الوحدات الاقتصادية وتم معالجة هذه الاستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي spss، وقد قدمت الدراسة مجموعة من النتائج، أهمها: وجود أثر للإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وبالتالي تؤثر على كل من صافي الدخل، وحجم رأس المال، وهيكل حقوق الملكية لهذه الوحدات، كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، من أهمها: ضرورة الإفصاح عن الإعفاءات الضريبية في القوائم المالية، بشكل يظهر حجم هذه الإعفاءات ومدتها وأهمية العمل على تطوير الإعفاءات الضريبية، وإعادة النظر فيها من فترة لأخرى، حسب الظروف الاقتصادية التي تتناسب سياسة الدولة.

دراسة (Gardner, 2013) بعنوان " Personal Income Tax Reform, Improving Tax Justice in the District of Columbia" هدفت إلى التعرف على كيفية فرض الضريبة بشكل عادل بين فئات الشعب المختلفة حسب الدخل الشخصي الذي يتقاضاه المكلف،

من خلال اتخاذ سياسات عادلة ومنصفة لتحقيق الهدف الأساسي من الدراسة وهو: إصلاح ضريبة الدخل الشخصي، ومنح الحوافز الضريبية كالتنزيلات والإعفاءات؛ لتشجيع الاستثمار في مقاطعة (كولومبيا) بهدف تحقيق العدالة العامة لنظام الضرائب في العاصمة، واستخدام المنهج الوصفي من خلال دراسة بنود القانون الضريبي الكولومبي، وكانت الدراسة مهتمة إلى حد كبير بالأثر التراجعي للمبيعات والمكوس والضرائب العقارية في المدينة، ومن أهم النتائج التي ركزت عليها هذه الدراسة وجود ضريبة دخل للدولة متمثلة في أداة فعالة لتعويض أي انحدار داخل هذه الدولة، وتحقيق العدل والإنصاف بين دافعي الضريبة، وزيادة الاستثمار المبني على منح الحوافز الضريبية المختلفة، ومنها الإعفاءات الضريبية، وخفض النسب في الشرائح الضريبية. ومن أهم التوصيات التي أشارت إليها الدراسة اتخاذ سياسات التي من شأنها أن تزيد معدلات الضرائب الفعلية لدافعي الضرائب ذوي الدخل الأعلى؛ لتكون أكثر انسجاماً مع تلك التي يدفعها جيرانهم الأقل ثراء.

دراسة (Pary, 2012) بعنوان "The effectiveness of tax incentives in attracting investment: evidence from developing countries" هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الضرائب على الشركات والاستثمار في البلدان النامية، مع إعطاء الإهتمام بشكل خاص للحوافز الضريبية، وكان من نتائج هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر أقل حساسية لمعدل الضريبة الفعلية الهامشي للشركات في البلدان ذات المناخ الاستثماري غير الجذاب نسبية، وأن انخفاض معدلات ضريبة الدخل والتسجيل والإعفاءات الضريبية الأطول فعالية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولكن ليس في أفريقيا، كما أن انخفاض تعقيد النظام الضريبي والمزيد من الضمانات القانونية يساعد على جذب الاستثمار في منطقة الفرنك الأفريقي، وأوصى الباحث بأن المستثمرين يكرهون ضرائب الشركات المرتفعة في البلدان التي يساهم فيها تحسن مناخ الاستثمار الممول من الإيرادات الضريبية الإضافية في زيادة إنتاجية رأس المال، ونتيجة لذلك فمن الممكن في البلدان ذات أسوأ مناخ استثماري أن يخفف العبء الضريبي من أثره.

دراسة (Picur& Riahi, 2006) بعنوان "the Impact of Bureaucracy, Corruption and Tax Compliance" هدفت الدراسة إلى فحص مدى تأثير البيروقراطية والفساد على الالتزام الضريبي الطوعي في الدول النامية. وتمكنت أهمية الدراسة في انتشار البيروقراطية والفساد في الدول النامية، وتأثير هذه المشكلة على رغبة دافع الضرائب في سداد الضريبة طوعاً، كما هدفت إلى بيان أثر منح الحوافز الضريبية التشجيعية على زيادة الحركة الاستثمارية. وتمّ استخدام الاستبيان، واعتماد مجتمع الدراسة والمتمثل ب (30) دولة متقدمة، وعمل دراسة تجريبية على (30) دولة متقدمة كعينة للدراسة. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والتوصل إلى النتائج. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: أن مستوى الالتزام الضريبي الطوعي يتأثر سلباً عندما يكون مستوى البيروقراطية عالياً، كما أن الاتجاه نحو الاستثمار يتأثر سلباً عند خفض الحوافز الضريبية التشجيعية، ويتأثر هذا الالتزام إيجابياً عندما يكون هناك رقابة ومكافحة للفساد. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير الوعي الضريبي لدى المواطنين؛ لينأى بهم عن الفساد والبيروقراطية، ويساعد على تحسين مستوى الالتزام الضريبي الطوعي.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول محاور وموضوعات الدراسة، والتي تتعلق بدور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية، من حيث عرض مجالات وعناصر الإعفاءات الضريبية (الإعفاءات الشاملة والجزئية، والإعفاءات للأغراض الاقتصادية وللأغراض الاجتماعية) كما ورد في دراسة (قطاوي، 2017) ودراسة (حبيب، 2016) ودراسة (سليمان، 2016) التي تناولت جميع مجالات الدراسة.

كما تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المنهجية المستخدمة وهي المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال الاعتماد على أداة الاستبانة، ومنها دراسة (القرجي، 2015) ودراسة (حبيب، 2016) ودراسة (Gardner, 2013).

وقد اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنّ الدراسة الحالية تناولت عنصري الإعفاءات الضريبية والأهداف الضريبية، كما تناولت دراسة (الوادية، 2018) موضوع دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار، وتناولت دراسة (حبيب، 2016) موضوع آثار تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية في قرارات المستثمر، وتناولت دراسة (سليمان، 2016) موضوع أثر إعفاءات الضرائب غير المباشرة على تشجيع الاستثمار في السودان خلال الفترة (2001-2013).

واختلفت دراسة (سليمان، 2016) ودراسة (Gardner, 2013) ودراسة (Davies, 2015) مع الدراسة الحالية في استخدام أداة الدراسة من خلال التحليل المالي والكمي، بينما اعتمدت الدراسة الحالية على أداة الاستبانة، موضوع أثر إعفاءات الضرائب غير المباشرة على تشجيع الاستثمار في السودان خلال الفترة (2001-2013).

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنّ الدراسة الحالية وعلى حد علم الباحثة تعتبر من الدراسات القليلة التي أجريت في فلسطين، وتناولت الإعفاءات الضريبية وعناصرها كمتغير مستقل بكافة مجالاتها، وقد استفادت الدراسة الحالية من الفجوة البحثية التي لم تتناولها الدراسات السابقة من حيث تناول عناصر الإعفاءات الضريبية كمتغيرات تم فحصها من خلال الفرضيات التي تمت صياغتها لتغطي هذه الفجوة، حيث أنّها ركزت على بعض المتغيرات ومنها الأهداف الضريبية ولم تأخذها جميعاً في دراسة واحدة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

مقدمة

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، واستخدام أداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف الطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهجية الدراسة

انطلاقاً من طبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها من أجل التعرف إلى دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة محل البحث، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً. فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، كما أنّ المنهج الوصفي يدرس العلاقة بين المتغيرات، ويصف درجة العلاقة بين هذه المتغيرات وصفاً كمياً وذلك باستخدام مقاييس كمية، لهذا فقد رأت الباحثة أنّ المنهج الوصفي هو الأنسب لهذه الدراسة، ويحقق أهدافها بالشكل الذي يضمن الدقة والموضوعية.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المكلفين، وجميع موظفي الدوائر الضريبية الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية في فلسطين (طولكرم، نابلس، جنين، قلقيلية)، حيث بلغ عدد المكلفين في محافظات شمال الضفة حوالي (10578) مكلفاً، كما بلغ عدد موظفي الضريبة (323) موظفاً، موزعين على دائرة ضريبة الدخل الفلسطينية، ويبلغ عددهم (134) موظفاً، ودائرة ضريبة

القيمة المضافة ويبلغ عددهم (111) موظفاً، ودائرة ضريبة الأملاك ويبلغ عددهم (78) موظفاً، وفق مصادر وزارة المالية الفلسطينية للعام (2021).

وتمّ اختيار عينة من مجتمع الدراسة تمثلت بعدد من المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية، وقد تمّ اختيارهم بالطريقة العشوائية وتسجيل أسماء كافة الموظفين واختيارهم بطريقة عشوائية أيضاً، ويبلغ حجم عينة الدراسة (100) من موظفي الدوائر الضريبية الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية، بالإضافة إلى (200) مكلف، وقد تم استرجاع (289) استبانة، وتكونت من (97) موظفاً من موظفي الدوائر الضريبية، و(192) مكلفاً، وتمّ اختيارهم بنفس الطريقة، ووفق معادلة (هيربرت اركن)، وتتمثل في الصيغة التالية (جبر، 2020):

$$n = \frac{P(1-P)}{(E+Z) + [P(1-P) + N]}$$

P: نسبة الظاهرة في المجتمع، والتي سوف يتم تثبيتها في جميع الصيغ عند (0,5) وذلك للمقارنة بينها، وحيث أنه لا نعرف تقدير (P) ففي معظم الأحيان يكون غير متاح، لذلك تكون القيمة العظمى وهي $0.25 = P(1-P)$

E: نسبة الخطأ المسموح به والذي يأخذ القيم (0.05) أو (0.01)، وسوف يتم تثبيتها في جميع الصيغ عند (0.05).

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة $0.95 = 1.96$.

أداة الدراسة

استخدمت الباحثة الاستبانة أداة للدراسة، وقد قامت بتطويرها كأداة لجمع بيانات الدراسة، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، وأهدافها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، والعمل بها.

2. مراجعة الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بعنوان الدراسة، ومن هذه الدراسات والأبحاث دراسة (قطاوي، 2017) ودراسة (سليمان، 2016).

وقد تكونت أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: وهو عبارة عن أربعة أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية عن أفراد عينة الدراسة.

الجزء الثاني: وهو عبارة عن أربعة وثلاثين سؤالاً موضوعياً تتعلق بمجال الإعفاءات الضريبية بأبعاده (الإعفاءات الضريبية، الإعفاءات الجزئية، الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية، الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية).

الجزء الثالث: وهو عبارة عن أربعة عشر سؤالاً موضوعياً تتعلق بمجال الأهداف الضريبية بأبعاده (الأهداف المالية للضريبة، الأهداف الاقتصادية للضريبة، الأهداف الاجتماعية للضريبة).

وقد تمّ استخدام مقياس ليكارت (Likert) الخماسي والمتدرج بالاعتماد على الدراسات السابقة الذي يعتبر من المقاييس الأكثر شيوعاً، حيث يطلب فيه من المستجوب أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على الخيارات المحددة، بحيث يكون كما يلي: (5: موافق بشدة)، (4: موافق)، (3: محايد)، (2: غير موافق) وأخيراً (1: غير موافق بشدة).

صدق الأداة

تمّ عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في تخصص إدارة الأعمال والمحاسبة والمنازعات الضريبية، وقد طُلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها، أو تعديل صياغتها، أو حذفها لعدم أهميتها، أو إضافة فقرات جديدة. ولقد تمّ الأخذ برأي أغلبية أعضاء لجنة المحكمين في عملية التحكيم، وبذلك يكون قد تحقق صدق المحتوى للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية (الملحق 1: أداة الدراسة).

ثبات الأداة

وقبل البدء بعملية التحليل باستخدام برنامج ال (Smart-PLS3) نقوم بإجراء اختبار ثبات الأداة باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach's) الموضَّح بالجدول رقم (1) حيث يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (1) معاملات الثبات لمحاوَر أداة الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
الإعفاءات الضريبية الجزئية	10	0.825
الإعفاءات الضريبية الشاملة	8	0.823
الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية	6	0.796
الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية	9	0.867
الأهداف الضريبية	14	0.836
الدرجة الكلية	47	0.935

من الجدول السابق والذي يبين قيم اختبار (كرونباخ ألفا) لمتغيرات الدراسة يتبين أنها تتراوح ما بين (0.796-0.836) وأن معامل (كرونباخ ألفا) لجميع فقرات الاستبانة هو (0.935) وهذا يدل على قوة ثبات أداة الدراسة.

إجراءات الدراسة

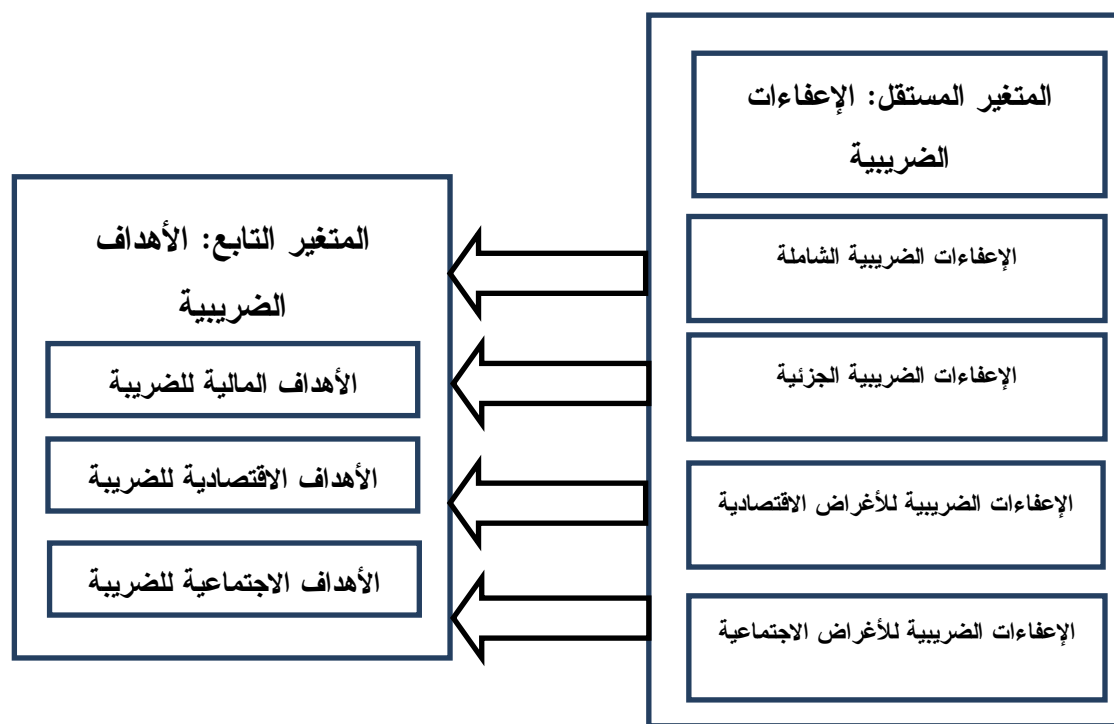
لقد تمّ إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
2. تحديد أفراد عينة الدراسة.
3. توجيه كتاب من عمادة كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية إلى مديريات الضريبة في شمال الضفة الغربية؛ لتسهيل مهمة جمع بيانات الدراسة.
4. قامت الباحثة بتوزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة، واسترجاعها، إذ تمّ توزيع (300) استبيان وتمّ استرجاع (294) استبيان.

5. تم تفرغ البيانات في برنامج (Smart PLS3) حيث تم استثناء خمس استبيانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبذلك أصبح العدد الكلي للاستبيانات القابلة للتحليل الإحصائي (289) استبياناً.

6. استخراج النتائج، وتحليلها، ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

نموذج الدراسة



شكل (1): نموذج الدراسة

المعالجات الإحصائية

بعد جمع إجابات أفراد العينة، جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المتقدم (SMART PLS 3) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار نموذج الدراسة، وإثبات صحة أو نفي الفرضيات ما يلي.

أولاً: تحليل النموذج القياسي: يمكن تحليل نتائج النموذج القياسي من خلال التحقق من المعايير التالية:

1. الصدق التقاربي (Convergent validity) وتتم من خلال:

(أ) الاتساق الداخلي – التشبعات (Factor Loading)

(ب) ثبات المقياس (Reliability) – الموثوقية المركبة (Composite Reliability (CR))

(ج) متوسط التباين المفسر (Average Variance Extracted (AVE))

2. الصدق التمايزي (Discriminant validity) وذلك من خلال معيار Fornell and

Larcker (1981)

ثانياً: تحليل النموذج الهيكلي: يمكن تحليل نتائج النموذج الهيكلي من خلال التحقق من المعايير التالية:

(أ) معامل التفسير ((R^2)coefficient of determination)

(ب) حجم التأثير (Effect size (f^2))

(ج) اختبار الفرضيات

ثالثاً: اختبار جودة نموذج الدراسة: يتم اختبار جودة نموذج الدراسة من خلال التحقق من المعايير التالية:

(أ) جودة التنبؤ Q^2

(ب) جودة المطابقة (Goodnes of Fit (GoF))

الفصل الرَّابِع

نتائج الدّراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

بعد الانتهاء من جمع البيانات _عن طريق استبيان_ أعود من خلال الباحثة بغرض جمع البيانات اللازمة لاختبار نموذج الدراسة، والتي وزعت على عينة الدراسة من المجتمع المستهدف وهم المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، ويبلغ عددهم (100) موظف وموظفة و (200) مكلف، وفي هذا الفصل تمّ تحليل البيانات وعرض نتائجها، وذلك من أجل التحقق أو نفي صحة الفرضيات التي تمّ طرحها في نموذج الدراسة المقترح، وفي سبيل التحقق من نفي أو إثبات صحة الفرضيات، فإنّ الدراسة الحالية قامت بتحليل البيانات باستخدام منهجية المعادلات الهيكلية (SEM (Structural Equation Modeling باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المتقدم (Smart-PLS3).

منهجية المعادلات الهيكلية

تعدّ طريقة SEM (Structural Equation Modeling) من أفضل الطرق الحديثة التي تُستخدم لاختبار النماذج متعددة المتغيرات؛ وذلك لأنها تعطي للباحث إمكانية اختبار العلاقة بين هذه المتغيرات دفعة واحدة مع تحديد مدى ملائمة النموذج للبيانات التي يتمّ تجميعها من خلال مجموعة مؤشرات يطلق عليها مؤشرات جودة المطابقة (Hair Jr, Hult, Ringle, & Sarstedt, 2016).

وبناءً عليه تمّ استخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) من أجل اختبار مدى ملائمة النموذج المقترح، وذلك من خلال برنامج التحليل الإحصائي المتقدم (Smart-PLS3) والذي يستخدم للتأكد من مدى ملائمة النموذج مع بيانات العينة المستخدمة، وأنّها تقيس فعلياً ما وضعت من أجل قياسه.

معدل الاستجابات على أداة الدراسة

تمثلت طريقة توزيع الاستبيان في التوجه الشخصي لعينة الدراسة المكونة من المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، بحيث تمّ توزيع الاستبيان على عينة عشوائية مكونة من (100) موظف في دوائر الضريبة في محافظات الشمال، و200 مكلف في نفس المحافظات، وبعد شهر من تاريخ التوزيع تمّ الرجوع لعينة الدراسة واستلام الاستبانات. وبعد انتهاء عملية الجمع تم الحصول على (294) استبانة بواقع (98%)، وخلال عملية إدخال البيانات تمّ استثناء خمس استبانات بسبب عدم اكتمال البيانات ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (289) استبانة، وبذلك بلغت العينة (96.3%) من مجتمع البحث الأصلي، وهذه النسبة تُعدّ كافية جداً، وممثلة لمجتمع البحث، (الجدول رقم 2) يبين الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

جدول (2) الخصائص الديموغرافية للعينة

النسبة	التكرار	خصائص أفراد عينة الدراسة
الجنس		
51.21%	148	ذكر
48.79%	141	أنثى
العمر		
7.9%	23	25 سنة فأقل
16.9%	49	من 26 إلى 35 سنة
49.8%	144	من 36 إلى 45 سنة
25.4%	73	أكبر من 45 سنة
المؤهل العلمي		
14.2%	41	ثانوية عامة فأقل
12.5%	36	دبلوم
48.4%	140	بكالوريوس
24.9%	72	ماجستير فأعلى
الوظيفة		
33.6%	97	موظف دائرة ضريبية
66.4%	192	مكلف

تحليل فقرات الاستبانة

قامت الباحثة بتحليل فقرات الاستبانة؛ وذلك من أجل قياس درجة كل فقرة من هذه الفقرات، ودرجة المتغير الكلية والوسط الحسابي والانحراف المعياري له، وقد اعتمدت في تحديد الدرجة المعيار التالي: قامت الباحثة باحتساب المدى لدرجات الاستبانة، واختارت أن يكون المعيار ثلاثياً، وبالتالي كانت الفترة التي تم بناء المعيار عليها هي $1.333 = \frac{5-1}{3}$

جدول (3) معيار درجات فقرات الاستبانة

الدرجة	المتوسط الحسابي
منخفضة	2.34-1
متوسطة	3.67-2.35
مرتفعة	أكبر من 3.67

أولاً: تحليل أسئلة الدراسة

ما دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية وهي:

تحليل السؤال الفرعي الأول

ما دور الإعفاءات الضريبية الشاملة في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين؟

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لدور الإعفاءات الضريبية الشاملة في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	يمنح المكلف إعفاء شامل للزيادة في رأس المال لمدة محددة وفق بنود القانون الضريبي وقانون تشجيع الاستثمار	3.56	0.895	متوسطة
2	يمنح المستثمر إعفاء شامل دائم للاستثمارات طويلة الأجل للفترة الاستثمارية.	3.56	0.936	متوسطة
3	تساهم الإعفاءات الضريبية الشاملة في تشجيع المستثمر لتوسيع استثماراته.	3.88	0.763	مرتفعة
4	تشجع الإعفاءات الشاملة المستثمرين على تنويع استثماراتهم لتحقيق عوائد مجزية.	3.85	0.771	مرتفعة
5	تزيد الإعفاءات الضريبية الشاملة من الحركة الاستثمارية وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.	3.88	0.832	مرتفعة
6	زيادة الإعفاءات الضريبية الشاملة تساعد في زيادة الاستثمارات في كافة المجالات.	3.82	0.771	مرتفعة
7	يساعد الإعفاء الضريبي الشامل في زيادة عدالة النظام الضريبي.	3.61	0.931	متوسطة
8	الإعفاء الضريبي الشامل يراعي التغيرات التي تطرأ على أعمال المكلفين مما يعظم الإيرادات الضريبية.	3.54	0.866	متوسطة
الإعفاءات الضريبية الشاملة		3.71		مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (4) السابق أن مجال الإعفاءات الضريبية الشاملة كانت درجته مرتفعة بمتوسط حسابي (3.71)، وأن أعلى الفقرات كانت " تساهم الإعفاءات الضريبية الشاملة في تشجيع المستثمر لتوسيع استثماراته" و" تزيد الإعفاءات الضريبية الشاملة من الحركة الاستثمارية وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي" بمتوسط حسابي (3.88)، وكانت أقل فقرة هي

"الإعفاء الضريبي الشامل يراعي التغيرات التي تطرأ على أعمال المكلفين، ممّا يعظم الإيرادات الضريبية" بمتوسط حسابي (3.54).

وتفسر الباحثة ذلك بأنّه يعفى المشروع بموجب الإعفاء الشامل من جميع الضرائب طوال فترة العمل في أنشطته، حيث يتم منح إعفاء ضريبي شامل للزيادة في استثمارات المشروع ولفترة معينة يحددها القانون الضريبي، كما يمنح القانون الضريبي المستثمر إعفاء شاملاً إذا قام بالاستثمار في الأصول طويلة الأجل، إضافة إلى أنّ الإعفاءات الضريبية الشاملة التي منحها المشرع الضريبي للمستثمرين تعمل على زيادة الحركة الاستثمارية، وبالتالي يتم تنشيط القطاعات الاقتصادية.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (قطاوي، 2017) ونتائج دراسة (حبيب، 2016) ودراسة (Adebimpe O Umoren, ferry barineka, 2017) التي بينت أن زيادة الإعفاءات الضريبية الشاملة تساعد الاقتصاد المحلي، وتعمل على زيادة فعاليته من خلال زيادة الاستثمارات في كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

تحليل السؤال الفرعي الثاني

ما دور الإعفاءات الضريبية الجزئية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين؟

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لدور الإعفاءات الضريبية الجزئية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تساعد الإعفاءات الضريبية الجزئية على زيادة أعداد المكلفين الخاضعين للضريبة.	3.80	0.805	مرتفعة
2	الإعفاءات الضريبية الجزئية تعمل على خلق حافز لدى المكلفين للالتزام الضريبي.	3.84	0.736	مرتفعة
3	تمنع الإعفاءات الضريبية الجزئية الازدواج الضريبي على دخول المكلفين.	3.66	0.814	متوسطة
4	يزيد نشر القوانين والتعليمات الخاصة بتطبيق الإعفاءات الضريبية الجزئية الثقة بين المكلفين وموظفي الإدارة الضريبية.	3.87	0.706	مرتفعة
5	الإعفاءات الضريبية المؤقتة تساعد المستثمرين في توسيع استثماراتهم بشكل مستمر.	3.80	0.752	مرتفعة
6	الإعفاءات الضريبية الجزئية تزيد من الاستثمار في المشاريع الجديدة.	3.86	0.726	مرتفعة
7	الإعفاءات الضريبية الجزئية تزيد من الدخل في الاستثمارات في المشاريع المتنوعة.	3.83	0.741	مرتفعة
8	تعتبر الإعفاءات الضريبية الجزئية الممنوحة للمكلف ذوي الدخل المحدود عادلة.	3.67	0.856	متوسطة
9	إعفاء الحد الأدنى لمعيشة المكلف في القانون الضريبي يحقق العدالة بين المكلفين.	3.84	0.785	مرتفعة
10	الإعفاءات الضريبية الجزئية التي تراعي ظروف المكلف تعتبر عادلة.	3.78	0.819	مرتفعة
الإعفاءات الجزئية		3.79		مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (5) السابق أن مجال الإعفاءات الضريبية الجزئية كانت درجته مرتفعة بمتوسط حسابي (3.79)، وأن أعلى فقرة كانت فقرة "يزيد نشر القوانين والتعليمات الخاصة بتطبيق الإعفاءات الضريبية الجزئية الثقة بين المكلفين، وموظفي الإدارة الضريبية" بمتوسط حسابي (3.87)، وكانت أقل فقرة هي "تمنع الإعفاءات الضريبية الجزئية الازدواج الضريبي على دخول المكلفين" بمتوسط حسابي (3.66).

وتفسر الباحثة ذلك بأنّ الإعفاءات الضريبية الجزئية الواردة في القانون الضريبي الفلسطيني ذات طابع شخصي اجتماعي؛ لأنها تهدف لضمان حدّ أدنى من المعيشة للمكلف، حيث منح الشخص الطبيعي المقيم حسب نصّ المادة (12) من القرار بقانون رقم (8) لسنة (2011)، والقرار المعدل رقم (5) لسنة (2015) إعفاء سنوي مقداره (36000) شيكل كإعفاء إقامة، وإعفاء جامعي بمبلغ (6000 شيكل) سنوياً لقاء الإنفاق على دراسته أو دراسة زوجه أو أي من أولاده في جامعة أو كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى الثانوية العامة.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (قطاوي، 2017) ونتائج دراسة (القرجي، 2015) ودراسة (سليمان، 2016) التي بينت أن الإعفاءات الضريبية الجزئية تقوم بمراعاة ظروف المكلف لذا تعتبر عادلة، كما أنّ الدّخل المتحقّق لأيّ صندوق موافق عليه من قبل الوزير، كصناديق التقاعد والتّوفير والضّمان والتّأمين الصّحي، شريطة أن يقتصر الإعفاء على دخل الصّندوق من مساهمات كل مستخدم، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدّراسات السابقة.

تحليل السؤال الفرعي الثالث

ما دور الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين؟

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لدور الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تعمل الإعفاءات الضريبية على المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني.	3.94	0.769	مرتفعة
2	تساهم الإعفاءات الضريبية في زيادة النشاط الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني.	3.92	0.710	مرتفعة
3	تمنح الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية لمدة خمس سنوات من بدء التشغيل الفعلي للمشروع المستثمر به.	3.62	0.888	متوسطة
4	تعمل الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة.	3.75	0.836	مرتفعة
5	يمنح الإعفاء الضريبي للأغراض الاقتصادية للأرباح المتحققة من مشاريع المستثمرين.	3.94	0.649	مرتفعة
6	تعمل الإعفاءات الضريبية على زيادة حجم الاستثمارات في الدولة وبالتالي تعمل على زيادة نموها الاقتصادي.	3.95	0.698	مرتفعة
	الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية	3.85		مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (6) السابق أن مجال الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية كانت درجته مرتفعة بمتوسط حسابي (3.85)، وأن أعلى فقرة كانت فقرة "تعمل الإعفاءات الضريبية على زيادة حجم الاستثمارات في الدولة، وبالتالي تعمل على زيادة نموها الاقتصادي" بمتوسط

حسابي (3.95)، وكانت أقل فقرة هي " تمنح الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية لمدة خمس سنوات من بدء التشغيل الفعلي للمشروع المستثمر به" بمتوسط حسابي (3.62).

وتفسر الباحثة ذلك بأنّ الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية تلعب دوراً اقتصادياً مهماً في النشاط الاقتصادي من خلال قيامها بخفض تكاليف الإنتاج، والعمل على توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات التي تُفضّل الحكومة قيامها مثل توجيه الإعفاءات نحو القطاع الزراعي أو الخدماتي، كما أنّ إعفاء أرباح الاستثمارات في صندوق الاستثمار، وإعفاء الأرباح الرأسمالية الخاصة بالمتاجرة بالأسهم يعدّ من أهم أنواع الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية.

وانتقلت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (قطاوي، 2017) ونتائج دراسة (سليمان، 2016) ونتائج دراسة (Picur & Riahi, 2006) التي بينت أنّ الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

تحليل السؤال الفرعي الرابع

ما دور الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين؟

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لدور الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تراعي بنود القانون الضريبي الفروق الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية للمكلفين.	3.56	0.907	متوسطة
2	الشرائح الضريبية الواردة في القانون الضريبي تحقق العدالة الضريبية بين المكلفين.	3.58	0.844	متوسطة
3	تساعد الإعفاءات الضريبية في زيادة التزام المكلفين بتقديم إقراراتهم الضريبية بطريقة صحيحة.	3.71	0.884	مرتفعة
4	تؤثر استجابة موظف الضريبة للضغوط الاجتماعية على عدم تطبيق العدالة الاجتماعية.	3.59	0.886	متوسطة
5	تساهم الإعفاءات الضريبية في تشجيع المكلفين على دفع الضريبة المستحقة في الوقت المناسب.	3.87	0.680	مرتفعة
6	تساعد الإعفاءات الضريبية في تقديم عدة حلول لمشاكل السكن للمكلفين.	3.65	0.816	متوسطة
7	تزيد الإعفاءات الضريبية من تطوير جمعيات المنفعة العامة لخدمة المواطنين.	3.69	0.801	مرتفعة
8	تعطى الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية للمستثمرين عند تنويع الاستثمارات للمساهمة في المشاريع الاجتماعية باستمرار.	3.69	0.789	مرتفعة
9	تساعد الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية في الدخول إلى الاستثمارات المحفوفة في المخاطر لزيادة العوائد.	3.64	0.836	متوسطة
الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية		3.66		متوسطة

يظهر من الجدول رقم (7) السابق أن مجال الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية كانت درجته متوسطة بمتوسط حسابي (3.66)، وأن أعلى فقرة كانت فقرة "تساهم الإعفاءات الضريبية في تشجيع المكلفين على دفع الضريبة المستحقة في الوقت المناسب" بمتوسط حسابي (3.87)، وكانت أقل فقرة هي "تراعي بنود القانون الضريبي الفروق الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية للمكلفين" بمتوسط حسابي (3.56).

وتفسر الباحثة ذلك بأنّ الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية تساهم في كفالة مستوى معين من المعيشة للمكلف وأسرته بالشكل الذي يتوافق مع الفلسفة السياسية في المجتمع، ومثال ذلك ما ورد في القانون الضريبي حول القيمة الإيجارية للأبنية التي يشغلها المالك إذا كان شخصاً طبيعياً أو زوجه أو ولده أو أي من أصوله، أو يشغلها مالكها إذا كان شخصاً معنوياً أو أي من موظفيه ومستخدميه لغاية السكن دون مقابل، وفي الحالة الأخيرة يقتصر الإعفاء على القيمة الإيجارية للمالك وليس للموظف.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (القرجي، 2015) ونتائج دراسة (حبيب، 2016) ونتائج دراسة (Gardner, 2013) التي بينت أن بنود القانون الضريبي يراعي الفروق الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية للمكلفين، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

ثانياً: تحليل مجال الأهداف الضريبية

1. الأهداف المالية للضريبة

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمجال الأهداف المالية للضريبة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية من فترة لأخرى يزيد الحصلة الضريبية	3.81	0.840	مرتفعة
2	يزيد الإعفاء الضريبي من عدالة النظام الضريبي لأنه يخضع المكلفين المتهربين للالتزامات الضريبية.	3.72	0.764	مرتفعة
3	تغطي الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبي نفقات الحكومة.	3.51	0.867	متوسطة
4	تعد الإعفاءات الضريبية عقبة في طريق تحقيق الحكومة لأهدافها المالية.	3.47	0.954	متوسطة
5	زيادة الالتزام الضريبي بسبب الإعفاءات الضريبية يحقق الهدف من زيادة وفرة الحصلة.	3.76	0.730	مرتفعة
الأهداف المالية للضريبة		3.66		مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (8) السابق أن مجال الأهداف المالية للضريبة كانت درجته متوسطة بمتوسط حسابي (3.66)، وأن أعلى فقرة كانت فقرة "إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية من فترة لأخرى يزيد الحصلة الضريبية" بمتوسط حسابي (3.81)، وكانت أقل فقرة هي "تعد الإعفاءات الضريبية عقبة في طريق تحقيق الحكومة لأهدافها المالية" بمتوسط حسابي (3.41).

وتفسر الباحثة ذلك بأن الأهداف المالية للضريبة متعددة حيث تُستخدم الضرائب لتجميع أموال المكلفين لتقوم بتغطية نفقات الحكومة التي تصرف على الأنشطة المختلفة، وفي حالة وجود عجز في الموازنة العامة للحكومة، تقوم بفرض المزيد من الضرائب لتغطية العجز والقيام بتنفيذ سياستها المالية.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (القرجي، 2015) ونتائج دراسة (سليمان، 2016) ونتائج دراسة (حبيب، 2016) ونتائج دراسة (Gardner, 2013) التي بينت أن زيادة الالتزام الضريبي بسبب الإعفاءات الضريبية يحقق الهدف من زيادة وفرة الحصة، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

2. الأهداف الاقتصادية للضريبة

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمجال الأهداف الاقتصادية للضريبة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تساهم الإعفاءات الضريبية الاقتصادية في تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية.	3.93	0.802	مرتفعة
2	تساهم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمكلفين في زيادة المركز المالي لهم.	4.03	0.714	مرتفعة
3	إعفاء قطاعات معينة من دفع الضريبة يعمل على النهوض بهذه القطاعات.	4.02	0.631	مرتفعة
4	يعمل الإعفاء الضريبي على إنعاش المناطق المحرومة اقتصادياً وتطويرها.	3.93	0.726	مرتفعة
5	تساهم الإعفاءات الضريبية بتوسيع الوعاء الضريبي مما يساهم في وفرة إيرادات الضريبة مستقبلاً مما يساهم في تنوع النشاط الاقتصادي للحكومة.	3.79	0.768	مرتفعة
	الأهداف الاقتصادية للضريبة	3.94		مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (9) السابق أن مجال الأهداف الاقتصادية للضريبة كانت درجته مرتفعة بمتوسط حسابي (3.94)، وأن أعلى فقرة كانت فقرة "تساهم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمكلفين في زيادة المركز المالي لهم" بمتوسط حسابي (4.03)، وكانت أقل فقرة هي "تساهم الإعفاءات الضريبية بتوسيع الوعاء الضريبي مما يساهم في وفرة إيرادات الضريبة مستقبلاً مما يساهم في تنوع النشاط الاقتصادي للحكومة" بمتوسط حسابي (3.79).

وتفسر الباحثة ذلك بأن الأهداف الاقتصادية للضريبة متعددة تفرض الحكومة الضرائب كوسيلة للسيطرة على كافة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد المحلي ومن أهم هذه المشكلات التضخم وارتفاع مستوى الأسعار، ويتم التحكم وعلاج تلك المشكلات من خلال رفع معدلات الضرائب للعمل على خفض العرض النقدي وبالتالي العمل على تقليص أثر التضخم وارتفاع الأسعار.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (سليمان، 2016) ونتائج دراسة (حبيب، 2016) ونتائج دراسة (Gardner, 2013) التي بينت أن الإعفاءات الضريبية تساهم بتوسيع الوعاء الضريبي مما يساهم في وفرة إيرادات الضريبة مستقبلاً مما يساهم في تنوع النشاط الاقتصادي للحكومة، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

3. الأهداف الاجتماعية للضريبة

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمجال الأهداف الاجتماعية للضريبة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية تشجع المستثمرين على تنويع الاستثمارات في مختلف المجالات التي تحقق عوائد مضمونة.	3.89	0.710	مرتفعة
2	يتم منح الإعفاء للأغراض الاجتماعية لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات.	3.47	0.854	متوسطة
3	تساعد الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية في تنمية قطاعات المجتمع المختلفة.	3.87	0.713	مرتفعة
4	يمنح الإعفاء الضريبي للأغراض الاجتماعية على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة على الاستثمارات طويلة الأجل.	3.79	0.725	مرتفعة
	الأهداف الاجتماعية للضريبة	3.75		مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (10) السابق أن مجال الأهداف الاجتماعية للضريبة كانت درجته مرتفعة بمتوسط حسابي (3.75)، وأن أعلى فقرة كانت فقرة " الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية تشجع المستثمرين على تنويع الاستثمارات في مختلف المجالات التي تحقق عوائد مضمونة" بمتوسط حسابي (3.89)، وكانت أقل فقرة هي " يتم منح الإعفاء للأغراض الاجتماعية لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات " بمتوسط حسابي (3.47).

وتفسر الباحثة ذلك بأن الأهداف الاجتماعية للضريبة متعددة حيث تساعد فرض الضرائب على تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، ففي حالة وجود تفاوت كبير بين مستويات الدخل لدى أفراد المجتمع، تفرض الضرائب على المكلفين من ذوي الدخل العالي، كما تستخدم الضرائب في تنمية كافة القطاعات الرئيسية في المجتمع للمساهمة في تحسين مستويات أفراد المجتمع مثل قطاع التعليم والصحة.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (سليمان، 2016) ونتائج دراسة (حبيب، 2016) ونتائج دراسة (Gardner, 2013) التي بينت أن الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية تشجع المستثمرين على تنويع الاستثمارات في مختلف المجالات التي تحقق عوائد مضمونة، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

ثالثاً: تحليل وعرض نتائج تحليل بيانات الدراسة

يقسم التحليل باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المتقدم Smart-PLS3 إلى جزئين رئيسيين وهما:

1. تحليل النموذج القياسي (النموذج الخارجي): وهو ذلك الجزء من نموذج المعادلة الهيكلية، والذي يتعامل مع متغيرات الدراسة ومؤشراتها حيث يحدد العلاقات بين المتغيرات المشاهدة (المؤشرات أو الأسئلة) والمتغيرات غير المشاهدة (الكامنة)، كما أنه أيضاً يصف صدق وثبات المتغيرات المشاهدة.

2. تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي): وهو النموذج الداخلي الذي يوضح العلاقات السببية الموجودة بين متغيرات الدراسة، حيث أنه يوضح طبيعة العلاقة بين العوامل المستقلة والتابعة، وكذلك يبين نسبة الأثر ومعامل التفسير لكل من العوامل المستقلة في العامل التابع، ومن خلال نتائج النموذج الهيكلي يمكن توضيح نتائج فرضيات الدراسة وقيمة العلاقات وإشارتها (موجبة أو سالبة).

بناءً على المراحل الأساسية للتحليل الإحصائي من خلال برنامج Smart-PLS3 فإن تحليل البيانات سيتم على مرحلتين لكي يتم التأكد أولاً من أن البيانات التي تم جمعها قد اجتازت معايير النموذج القياسي، وثانياً يتم تقييم النموذج الهيكلي، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج الفرضيات وتحقيق أهداف هذه الدراسة.

أولاً: تحليل النموذج القياسي (النموذج الخارجي Measurement Model)

تتمثل إحدى المزايا الأساسية لبرنامج (Smart-PLS3) في قدرته على تقدير الصدق البنائي للمقاييس، ويشير الصدق البنائي إلى الدرجة التي تعكس بها عناصر مقياس البناء النظري والمفاهيمي الذي صممت لقياسه، ويتم التحقق من الصدق البنائي للمقياس من خلال اختبار توافر كلاً من الصدق التقاربي، والصدق التمايزي لذات المقياس. وفيما يلي نتائج اختبار كلا النوعين من الصدق.

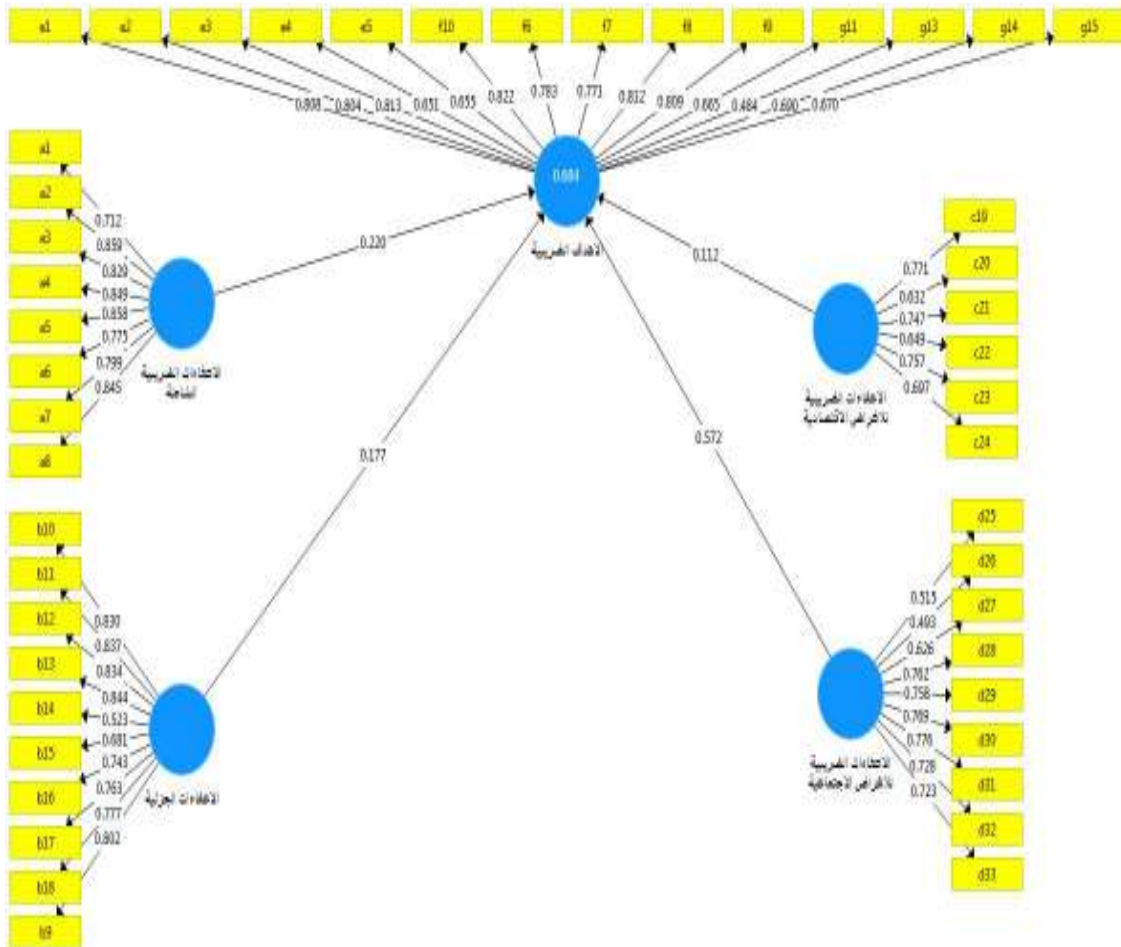
1. تحليل الصدق التقاربي للمقاييس: يشير الصدق التقاربي إلى درجة اتساق العناصر المستخدمة لقياس المفهوم مع بعضها البعض، ووفقاً لما أشار إليه Hair Jr, Hult, Ringle, and Sarstedt (2016) فإن تقدير الصدق التقاربي يتم من خلال ثلاثة معايير هي: (A) الاتساق الداخلي - التثبعات Factor Loading، (B) ثبات المقياس Reliability - الموثوقية المركبة Composite Reliability (CR)، (C) متوسط التباين المفسر Average Variance Extracted (AVE).

وفي الجدول رقم (11) توضيحاً للمعايير المعتمدة علمياً لقبول عناصر الصدق التقاربي:

جدول (11) معايير قبول عناصر الصدق التقاربي

المعايير	القيم المعتمدة
الاتساق الداخلي Factor loading	يجب أن تكون قيمة التشبعات Factor loading لكل الأسئلة أكبر من 0.50 بحسب (Hair Jr et al., 2016).
الموثوقية المركبة Composite Reliability(CR)	يجب أن تكون قيم الموثوقية المركبة CR أكبر من 0.70 لتجسيد التناسق الداخلي بين مؤشرات العام وذلك بحسب (Hair Jr et al., 2016).
متوسط التباين المفسر Average Variance Extracted (AVE)	يجب أن تكون قيم التباين المفسر (AVE) أكبر من 0.50 لتجسد نجاح جميع أسئلة العامل في قياسه وذلك بحسب (Hair Jr et al., 2016).

يظهر الشكل رقم (2) نتائج تحليل النموذج القياسي كما أظهرها برنامج Smart-PLS3.



شكل (2) النموذج القياسي

أ. الاتساق الداخلي- التشبعات Factor Loading :

يتم تقدير الاتساق الداخلي لنموذج الدراسة من خلال اختبار تشبعات الأسئلة (الفقرات) لجميع الأبعاد. وللتحقق من الصدق التقاربي لنموذج الدراسة، يتم تقييم صدق النموذج من خلال قياس تشبعات فقرات نموذج الدراسة (Factor loading) حيث تشير النتائج في الجدول رقم (12) إلى قيم تشبعات Factor Loadings العبارات (الأسئلة) لجميع عوامل الدراسة.

جدول (12) نتائج تشبعات الأسئلة لكل أبعاد نموذج الدراسة

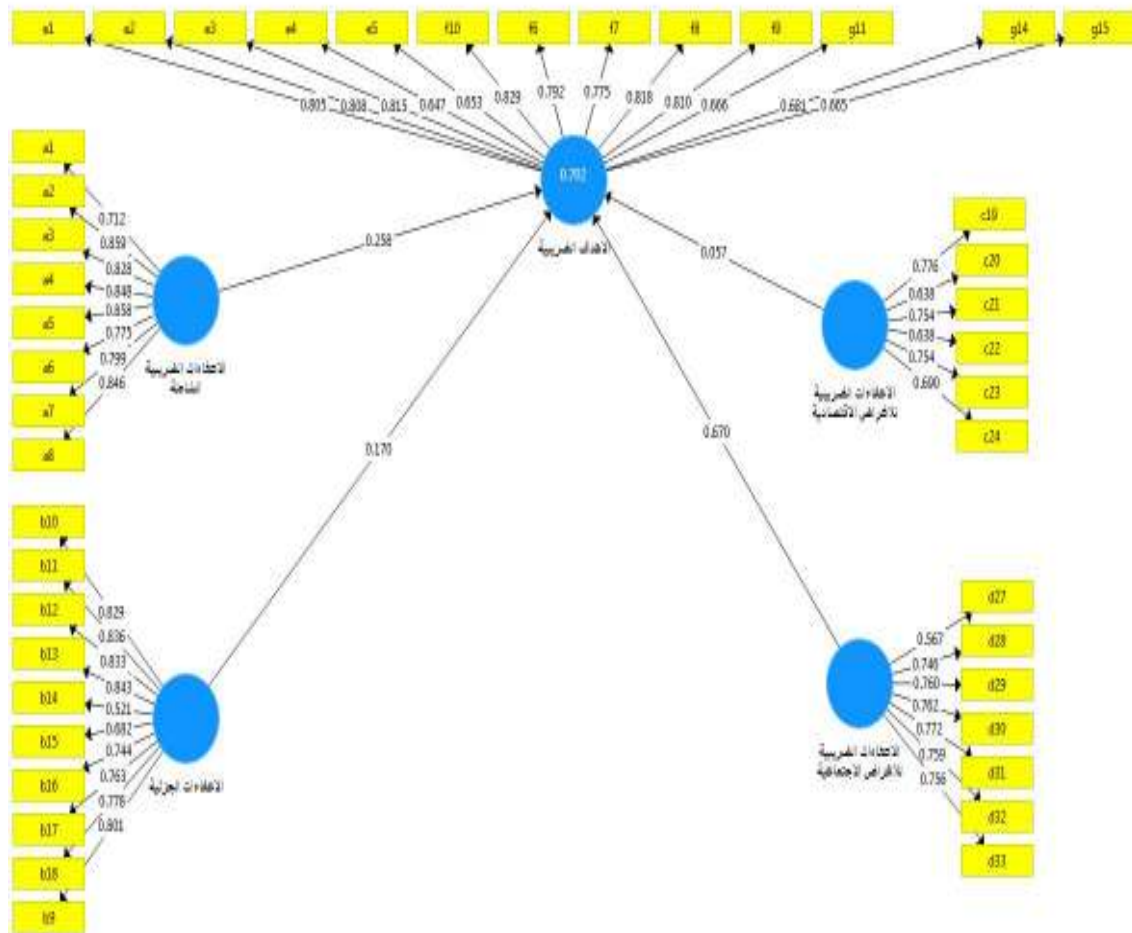
العامل	الرمز	العبرة	قيم التشبعات
الإعفاءات الضريبية الشاملة	A1	يمنح المكلف إعفاء شامل للزيادة في رأس المال لمدة محددة وفق بنود القانون الضريبي وقانون تشجيع الاستثمار	0.712
	A2	يمنح المستثمر إعفاء شامل دائم للاستثمارات طويلة الأجل للفترة الاستثمارية.	0.859
	A3	تساهم الإعفاءات الضريبية الشاملة في تشجيع المستثمر لتوسيع استثماراته.	0.829
	A4	تشجع الإعفاءات الشاملة المستثمرين على تنويع استثماراتهم لتحقيق عوائد مجزية.	0.849
	A5	تزيد الإعفاءات الضريبية الشاملة من الحركة الاستثمارية وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.	0.858
	A6	زيادة الإعفاءات الضريبية الشاملة تساعد في زيادة الاستثمارات في كافة المجالات.	0.775
	A7	يساعد الإعفاء الضريبي الشامل في زيادة عدالة النظام الضريبي.	0.799
	A8	الإعفاء الضريبي الشامل يراعي التغيرات التي تطرأ على أعمال المكلفين مما يعظم الإيرادات الضريبية.	0.845
الإعفاءات	B9	تساعد الإعفاءات الضريبية الجزئية على زيادة أعداد المكلفين الخاضعين للضريبة.	0.802

العامل	الرمز	العبرة	قيم التشبعات
الضريبة الجزئية	B10	الإعفاءات الضريبية الجزئية تعمل على خلق حافز لدى المكلفين للالتزام الضريبي.	0.830
	B11	تمنع الإعفاءات الضريبية الجزئية الازدواج الضريبي على دخول المكلفين.	0.837
	B12	يزيد نشر القوانين والتعليمات الخاصة بتطبيق الإعفاءات الضريبية الجزئية الثقة بين المكلفين وموظفي الإدارة الضريبية.	0.834
	B13	الإعفاءات الضريبية المؤقتة تساعد المستثمرين في توسيع استثماراتهم بشكل مستمر.	0.844
	B14	الإعفاءات الضريبية الجزئية تزيد من الاستثمار في المشاريع الجديدة.	0.523
	B15	الإعفاءات الضريبية الجزئية تزيد من الدخل في الاستثمارات في المشاريع المتنوعة.	0.681
	B16	تعتبر الإعفاءات الضريبية الجزئية الممنوحة للمكلف ذوي الدخل المحدود عادلة.	0.743
	B17	إعفاء الحد الأدنى لمعيشة المكلف في القانون الضريبي يحقق العدالة بين المكلفين.	0.763
الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية	B18	الإعفاءات الضريبية الجزئية التي تراعي ظروف المكلف تعتبر عادلة.	0.777
	C19	تعمل الإعفاءات الضريبية على المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني.	0.771
	C20	تساهم الإعفاءات الضريبية في زيادة النشاط الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني.	0.632
	C21	تمنح الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية لمدة خمس سنوات من بدء التشغيل الفعلي للمشروع المستثمر به.	0.747
	C22	تعمل الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة.	0.649

العامل	الرمز	العبرة	قيم التشبعات
	C23	يمنح الإعفاء الضريبي للأغراض الاقتصادية للأرباح المتحققة من مشاريع المستثمرين.	0.757
	C24	تعمل الإعفاءات الضريبية على زيادة حجم الاستثمارات في الدولة وبالتالي تعمل على زيادة نموها الاقتصادي.	0.697
	D25	تراعي بنود القانون الضريبي الفروق الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية للمكلفين.	محذوف
	D26	الشرائح الضريبية الواردة في القانون الضريبي تحقق العدالة الضريبية بين المكلفين.	محذوف
	D27	تساعد الإعفاءات الضريبية في زيادة التزام المكلفين بتقديم إقراراتهم الضريبية بطريقة صحيحة.	0.626
	D28	تؤثر استجابة موظف الضريبة للضغوط الاجتماعية على عدم تطبيق العدالة الاجتماعية.	0.762
الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية	D29	تساهم الإعفاءات الضريبية في تشجيع المكلفين على دفع الضريبة المستحقة في الوقت المناسب.	0.758
	D30	تساعد الإعفاءات الضريبية في تقديم عدة حلول لمشاكل السكن للمكلفين.	0.769
	D31	تزيد الإعفاءات الضريبية من تطوير جمعيات المنفعة العامة لخدمة المواطنين.	0.776
	D32	تعطى الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية للمستثمرين عند تنويع الاستثمارات للمساهمة في المشاريع الاجتماعية باستمرار.	0.728
	D33	تساعد الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية في الدخول إلى الاستثمارات المحفوفة في المخاطر لزيادة العوائد.	0.723
الأهداف المالية للضريبة	E1	إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية من فترة لأخرى يزيد الحصلة الضريبية	0.808
	E2	يزيد الإعفاء الضريبي من عدالة النظام الضريبي لأنه يخضع المكلفين المتهربين للالتزامات الضريبية.	0.804

العامل	الرمز	العبرة	قيم التشبعات
	E3	تغطي الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبي نفقات الحكومة	0.813
	E4	تعد الإعفاءات الضريبية عقبة في طريق تحقيق الحكومة لأهدافها المالية.	0.651
	E5	زيادة الالتزام الضريبي بسبب الإعفاءات الضريبية يحقق الهدف من زيادة وفرة الحصيلة.	0.655
الاهداف الاقتصادية للضريبة	F6	تساهم الإعفاءات الضريبية الاقتصادية في تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية.	0.783
	F7	تساهم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمكلفين في زيادة المركز المالي لهم.	0.771
	F8	إعفاء قطاعات معينة من دفع الضريبة يعمل على النهوض بهذه القطاعات.	0.812
	F9	يعمل الإعفاء الضريبي على إنعاش المناطق المحرومة اقتصادياً وتطویرها.	0.809
	F10	تساهم الإعفاءات الضريبية بتوسيع الوعاء الضريبي مما يساهم في وفرة إيرادات الضريبة مستقبلاً مما يساهم في تنوع النشاط الاقتصادي للحكومة.	0.822
	G11	الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية تشجع المستثمرين على تنويع الاستثمارات في مختلف المجالات التي تحقق عوائد مضمونة.	0.665
الاهداف الاجتماعية للضريبة	G13	يتم منح الإعفاء للأغراض الاجتماعية لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات.	محذوف
	G14	تساعد الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية في تنمية قطاعات المجتمع المختلفة.	0.690
	G15	يمنح الإعفاء الضريبي للأغراض الاجتماعية على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة على الاستثمارات طويلة الأجل.	0.670

من خلال الجدول رقم (12) أعلاه، يتبين أن أداة الدراسة اشتملت على (47) سؤال وعند القيام باختبار الاتساق الداخلي -التشبعات، تم حذف ثلاثة فقرات وهي (D25، D26، G13)، ويعود سبب حذف هذه الفقرات إلى انخفاض معامل التشبع لها إلى أقل من 0.50 مما يؤثر على ثبات العامل، فيبقى (44) سؤال لقياس النموذج القياسي كما هو مبين في الشكل رقم (3) التالي:



شكل (2) النموذج القياسي بعد حذف الفقرات ذات التشبعات المنخفضة

ب. ثبات المقياس الموثوقية المركبة. Composite Reliability.

يقيس معيار الموثوقية المركبة مجموع أحمال العامل المتغير الكامنة بالنسبة إلى مجموع أحمال العامل زائد تباين الخطأ ويجب أن تكون القيمة الموصى بها (0.7) فما فوق بحسب Hair Jr et al., 2016). ويمكن توضيح نتائج ثبات مقياس الموثوقية المركبة Composite Reliability (CR) في الجدول رقم (13) التالي:

جدول (13) نتائج الموثوقية المركبة CR

المتغير	Composite Reliability (CR) الموثوقية المركبة
الإعفاءات الضريبية الجزئية	0.934
الإعفاءات الضريبية الشاملة	0.941
الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية	0.859
الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية	0.891
الأهداف الضريبية	0.945

تشير نتائج مقياس الموثوقية المركبة CR أن جميع القيم أكبر من (0.70) كما في الجدول رقم (13)، ويمكن القول أن مقياس الموثوقية المركبة قد تحقق، أي أن مستوى الاتساق الداخلي بين عوامل الدراسة يعتبر عالي وذلك بحسب (Hair Jr et al., 2016).

ج. متوسط التباين المفسر (Average Variance Extracted (AVE).

يعتبر مقياس متوسط التباين المفسر AVE من أشهر المقاييس الشائعة لإثبات صحة التقارب على مستوى النموذج البنائي. ويعرف هذا المقياس بأنه القيمة المتوسطة الكبرى للتحملات المربعة للمؤشرات المرتبطة بالعامل، أي مجموع التحميلات المربعة مقسوماً على عدد المؤشرات (الأسئلة).

وباستخدام المنطق نفسه المستخدم في المؤشرات الفردية تشير قيمة AVE البالغة (0.50) أو أكثر إلى البناء (العامل) يفسر في المتوسط أكثر من نصف التباين في مؤشرات. وعلى النقيض من ذلك، تشير القيمة AVE التي تقل عن (0.50) إلى أنه في المتوسط لا يزال هناك تباين أكبر في خطأ العناصر بدلاً من التباين المفسر في البناء. وفيما يتعلق بنتائج متوسط التباين المفسر (Average Variance Extracted (AVE) فهي كما في الجدول رقم (14) التالي:

جدول (14) نتائج متوسط التباين المفسر AVE

المتغير	Average Variance Extracted (AVE) متوسط التباين المفسر
الإعفاءات الضريبية الجزئية	0.591
الإعفاءات الضريبية الشاملة	0.668
الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية	0.505
الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية	0.540
الأهداف الضريبية	0.569

تشير نتائج متوسط التباين المفسر Average Variance Extracted كما في الجدول رقم (14) فإن جميع القيم تجاوزت المعيار الموصى به، أي أن معيار متوسط التباين المفسر قد تحقق أي أنه يوجد توافق بين أسئلة العامل مع بعضها البعض.

2. **الصدق التمايزي Discriminant Validity:** يشير معيار الصدق التمايزي إلى درجة تباعد المتغيرات عن بعضها البعض أو بمعنى آخر أن كل متغير يمثل نفسه ولا يمثل غيره من المتغيرات وذلك من أجل التأكد من أن المتغيرات المستخدمة غير مكررة تم استخدام معيار (Fornell and Larcker 1981) وحتى يكون هناك صدق تمايزي لأداة الدراسة يجب أن يكون معيار Fornell-Larcker لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر ما يمكن مقارنة ببقية المتغيرات، أي أن المتغير يمثل نفسه أكثر من تمثيله لبقية المتغيرات، وبالتالي لا يكون هناك تداخل بين متغيرات الدراسة جدول رقم (15) يوضح أنه لا يوجد تداخل بالتالي معيار الصدق التمايزي لأداة الدراسة محقق.

جدول (15) نتائج الصدق التمايزي

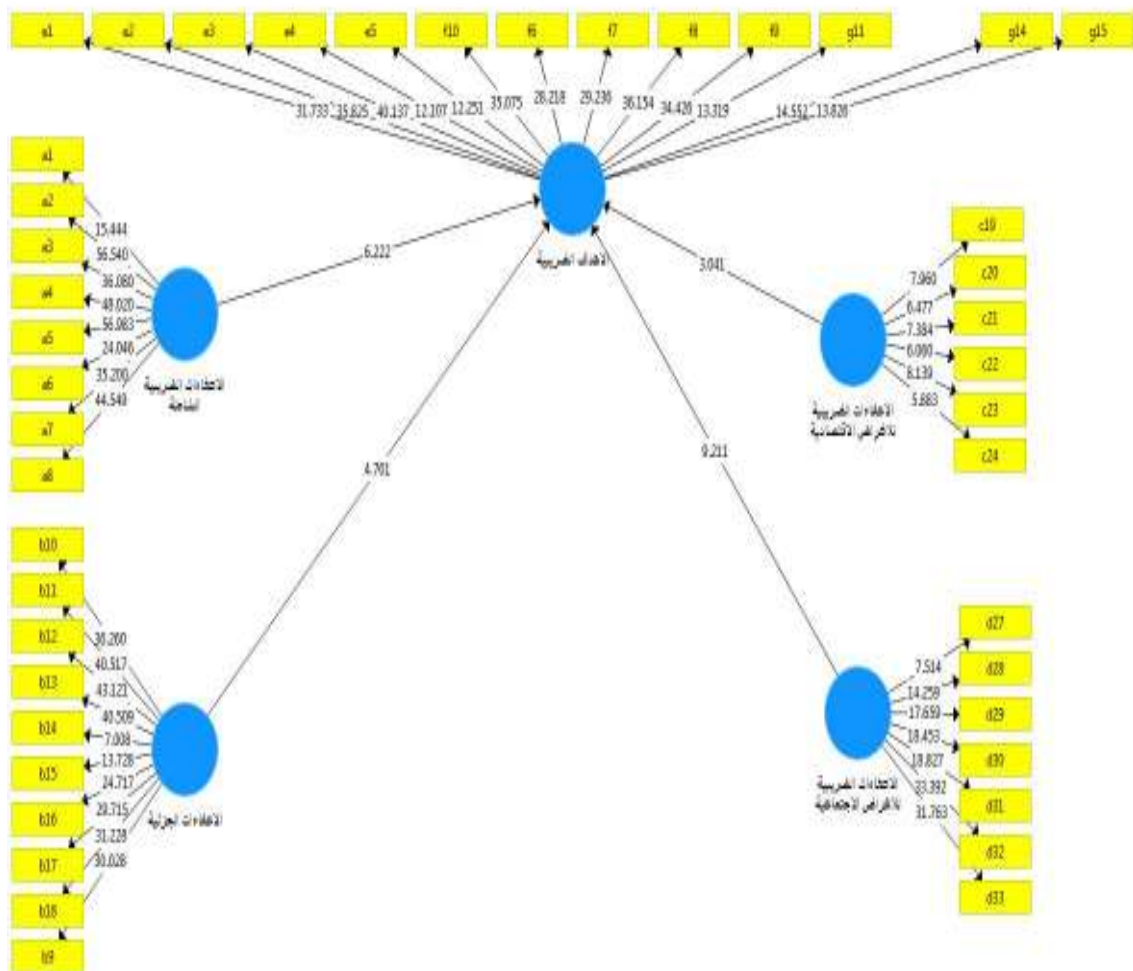
الأهداف الضريبية	الإعفاءات الضريبية الشاملة	الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية	الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية	الإعفاءات الضريبية الجزئية	
				0.769	الإعفاءات الضريبية الجزئية
			0.735	0.766	الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية
		0.711	0.472	0.562	الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية
	0.817	0.465	0.536	0.733	الإعفاءات الضريبية الشاملة
0.755	0.563	0.288	0.725	0.697	الأهداف الضريبية

بناءً على ما سبق، تظهر النتائج صحة الأسئلة المستخدمة في قياس المتغيرات من خلال تحليل النموذج القياسي Measurement Model بشقيه الصدق التقاربي Convergent validity والصدق التمايزي Discriminant validity فإنه من الممكن البدء بتحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model والذي سيتم مناقشته في القسم التالي.

ثانياً: تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model

بعد قبول نتائج مقاييس الصدق التقاربي والتمايزي للنموذج القياسي، فإن الخطوة التالية تتناول تقييم نتائج النموذج الهيكلي، وهذا ينطوي على دراسة القدرات التنبؤية للنموذج والعلاقات بين متغيرات الدراسة، ولقد تم اختبار مجموعة من المعايير ينبغي استخدامها لتقييم النموذج الهيكلي، Error! Unknown switch argument والشكل رقم (4) يوضح نتائج النموذج الهيكلي

بحسب نتائج برنامج Smart-Pls3



شكل (4) النموذج الهيكلي

الجدول رقم (16) التالي يبين القيم الموصى بها علمياً لقبول النموذج الهيكلي.

جدول (16) معايير تقييم النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model

المعايير	الوصف
معامل التفسير R^2	بحسب (Cohen (1988) فإن قيمة معامل التفسير R^2 تكون كما يلي: • لا يوجد معامل تفسير في حال كانت $0.02 > R^2$ • صغيرة في حال كانت $0.02 < 0.12 \leq R^2$ • متوسطة في حال كانت $0.12 < 0.25 \leq R^2$ • كبيرة في حال كانت $0.25 \leq R^2 \leq 1$
حجم الأثر f^2	بحسب (Hair, Ringle, and Sarstedt (2013) فإن قيمة حجم الأثر f^2 تكون كما يلي: • لا يوجد حجم أثر في حال كانت $0.02 > f^2$ • صغيرة في حال كانت $0.02 < 0.15 \leq f^2$ • متوسطة في حال كانت $0.15 < 0.35 \leq f^2$ • كبيرة في حال كانت $0.35 \leq f^2 \leq 1$
فحص معامل المسار باستخدام Boot Strapping	يجب تقدير معامل المسار من حيث الحجم والملائمة والقيمة المستخدمة عادة كما يلي: • عند مستوى الدلالة 10% يساوي 1.65 • عند مستوى الدلالة 5% يساوي 1.96 • عند مستوى الدلالة 1% يساوي 2.59 بحسب Hair et al. (2013)

أ. معامل التفسير R^2

معامل التفسير (معامل التحديد) يعتبر المقياس الأكثر شيوعاً لتقييم النموذج الهيكلي وهو المعروف بقيمة R^2 ، ويمثل هذا المعامل مقياساً للقوة التنبؤية للنموذج وبحسب على أنه الترابط التربيعي بين القيم الفعلية والتنبؤية الخاصة بالنموذج الهيكلي. بالاعتماد على النموذج القياسي في الشكل رقم (2) سابقاً، والجدول رقم (17) أدناه يبين نتائج معامل التفسير R^2 حيث أظهرت النتيجة أن المتغير التابع (الأهداف الضريبية) تم تفسيره بنسبة 70.2% من قبل العوامل المستقلة (الإعفاءات الضريبية الجزئية، الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية، الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية، الإعفاءات الضريبية الشاملة)، وهذا يعني أن 29.8% مما تبقى من نسبة

التفسير لعوامل أخرى لم تدرس في نموذج الدراسة الحالي، وبحسب القيم المعمول بها لمعامل التفسير R^2 فإن 70.2% تعتبر نسبة تفسير عالية.

جدول (17) نتائج معامل التفسير R^2

المتغير	النتيجة
الأهداف الضريبية	0.702
عالية	

A. حجم الأثر f^2 للمتغيرات الخارجية Effect size

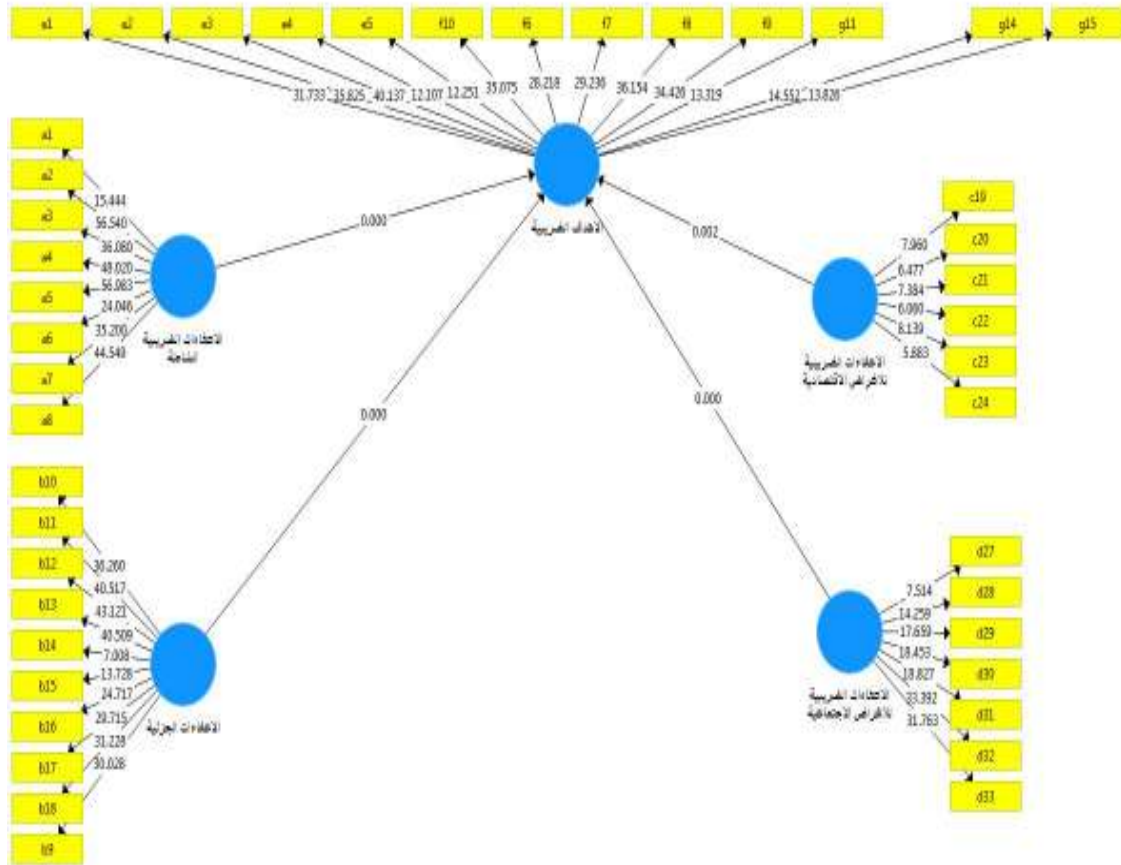
فيما يتعلق بقيم حجم الأثر f^2 ، يظهر الجدول رقم (18) نتائج حجم الأثر f^2 والذي بدوره يشرح قدرة كل متغير مستقل (على حدى) على تفسير المتغير التابع. وتشير النتائج أن حجم تأثير المتغيرات المستقلة (الإعفاءات الضريبية الجزئية، الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية، الإعفاءات الضريبية الشاملة) كبير على متغير (الأهداف الضريبية) أما متغير (الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية) فكان تأثيره قليل على المتغير التابع.

جدول (18) نتائج حجم الأثر f^2

المتغير	حجم الأثر f^2	النتيجة
الإعفاءات الضريبية الجزئية	0.170	تأثير متوسط
الإعفاءات الضريبية الشاملة	0.258	تأثير متوسط
الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية	0.057	تأثير قليل
الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية	0.670	تأثير كبير

اختبار الفرضيات

بعد التأكد من معامل التفسير R^2 وحجم الأثر f^2 ، تم اختبار نتائج الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها ويظهر الجدول رقم (19) والنموذج الهيكلي في الشكل رقم (3) وقيم P-Values في الشكل رقم (5) نتائج فرضيات الدراسة.



شكل (5) قيم P-Values

جدول (19) نتائج الفرضيات

الرقم	الفرضيات	قيمة الارتباط	T-Value	-P Values	النتيجة
H01	الإعفاءات الضريبية ← الأهداف الضريبية	0.668	11.052	0.000	مقبولة (معنوية)
H01.1	الإعفاءات الضريبية الشاملة ← الأهداف الضريبية	0.312	6.222	0.000	مقبولة (معنوية)
H01.2	الإعفاءات الضريبية الجزئية ← الأهداف الضريبية	0.404	4.761	0.000	مقبولة (معنوية)
H01.3	الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية ← الأهداف الضريبية	0.109	3.041	0.002	مقبولة (معنوية)
H01.4	الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية ← الأهداف الضريبية	0.262	9.211	0.000	مقبولة (معنوية)

بناءً على الشكل (19) يمكن تفسير نتائج الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسية (H01): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الإعفاءات الضريبية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

هناك علاقة موجبة وذات قيمة معنوية عند مستوى دلالة $P\text{-Value} = 0.000 \geq 0.05$ وقيمة $T\text{-Value} = 11.052 \geq 1.96$ بين الإعفاءات الضريبية وتحقيق الأهداف الضريبية، وتبلغ قيمة الارتباط 66.8%، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الإعفاءات الضريبية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

وتفسر الباحثة ذلك بأنه يوجد دور للإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية، حيث تساهم الإعفاءات الضريبية الشاملة في تشجيع المستثمر المحلي لتوسيع الاستثمارات، كما يوجد دور للإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية في تشجيع الاستثمارات المحلية، حيث يتم منح الإعفاء الضريبي للأغراض الاقتصادية للأرباح المتأتية من مشاريع البنية الأساسية التي تتجزأ من قبل المستثمرين، إضافة إلى أنه يوجد دور للإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية في تشجيع الاستثمارات المحلية، حيث يمنح الإعفاء للضريبة للأغراض الاجتماعية على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة على الاستثمارات طويلة الأجل.

وافقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (قطاوي، 2017) ونتائج دراسة (حبيب، 2016) ودراسة (Adebimpe O Umoren, ferry barineka, 2017) التي بينت أن الإعفاءات الضريبية تشجع المستثمرين على تنويع الاستثمارات في مختلف المجالات الاستثمارية المضمونة العوائد، كما أن الإعفاءات الضريبية تزيد من الدخول في الاستثمارات في المشاريع المتنوعة، إضافة إلى أن الإعفاءات الضريبية تزيد من الاستثمار في المشاريع الجديدة، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

الفرضية الفرعية الأولى (H01.1): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الإعفاءات الضريبية الشاملة وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

هناك علاقة موجبة وذات قيمة معنوية عند مستوى دلالة $P\text{-Value} = 0.000 \geq 0.05$ وقيمة $T\text{-Value} = 6.222 \geq 1.96$ بين الإعفاءات الضريبية الشاملة وتحقيق الأهداف الضريبية، وتبلغ قيمة الارتباط 31.2%، وعليه رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الإعفاءات الضريبية الشاملة وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

وتفسر الباحثة ذلك بأنه يتم منح إعفاء شامل لتسجيل العقود التأسيسية لمدة محددة وفق بنود القانون الضريبي، كما يتم منح الإعفاء الضريبي الشامل للأرباح المتأتية من مشاريع البنية الأساسية التي تنجز من قبل المستثمرين، إضافة إلى أن الإعفاء للضريبة على الدخل الإجمالي يمنح على الأرباح الموزعة على الاستثمارات طويلة الأجل لتحقيق عدة أهداف للحكومة.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (قطاوي، 2017) ونتائج دراسة (حبيب، 2016) ودراسة (Adebimpe O Umoren, ferry barineka, 2017) التي بينت أن الإعفاءات الضريبية الشاملة تزيد من الحركة الاستثمارية وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

الفرضية الفرعية الثانية (H01.2): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الإعفاءات الضريبية الجزئية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

هناك علاقة موجبة وذات قيمة معنوية عند مستوى دلالة $P\text{-Value} = 0.000 \geq 0.05$ وقيمة $T\text{-Value} = 4.761 \geq 1.96$ بين الإعفاءات الضريبية الجزئية وتحقيق الأهداف الضريبية،

وتبلغ قيمة الارتباط 40.4%، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية الجزئية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

وتفسر الباحثة ذلك بأن إعفاء قطاعات معينة من دفع الضريبة يعمل على النهوض بهذه القطاعات، وذلك كان بناءً على رأي كل من العاملين في دوائر ضريبة الدخل والمكلفين بدفع الضريبة، كما يزيد نشر القوانين والتعليمات الخاصة بتطبيق الإعفاءات الضريبية الجزئية الثقة بين المكلفين وموظفي الإدارة الضريبية، إضافة إلى أن الإعفاءات الضريبية الجزئية تزيد من الدخول في الاستثمارات في المشاريع المتنوعة.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (قطاوي، 2017) ونتائج دراسة (القرجي، 2015) ودراسة (سليمان، 2016) التي بينت أن الإعفاءات الضريبية الجزئية تعمل على خلق حافز لدى المكلفين للالتزام الضريبي، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

الفرضية الفرعية الثالثة (H01.3): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

هناك علاقة موجبة وذات قيمة معنوية عند مستوى دلالة $P\text{-Value} = 0.002 \geq 0.05$ وقيمة $T\text{-Value} = 1.96 \leq 3.041$ بين الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية وتحقيق الأهداف الضريبية، وتبلغ قيمة الارتباط 10.9%، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

وتفسر الباحثة ذلك بأن هناك توافق بالرأي بين العاملين في الدوائر الضريبية والمكلفين بدفع الضريبة على أن الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية تعمل على إنعاش المناطق المحرومة اقتصادياً وتطويرها، كما تعمل على زيادة النشاط الاقتصادي للدولة، وزيادة حجم استثماراتها، كما تعمل الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية على تشجيع الصناعات الوطنية الفلسطينية، وذلك بناء على رأي كل من العاملين بالدوائر الضريبية، والمكلفين بدفع الضريبة.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (قطاوي، 2017) ونتائج دراسة (سليمان، 2016) ونتائج دراسة (Picur& Riahi, 2006) التي بينت أن الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية تمنح لمدة خمس سنوات من بدء التشغيل الفعلي للمشروع المستثمر به، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

الفرضية الفرعية الرابعة (H01.4): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

هناك علاقة موجبة وذات قيمة معنوية عند مستوى دلالة $P\text{-Value} = 0.000 \geq 0.05$ وقيمة $T\text{-Value} = 9.211 \geq 1.96$ بين الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية وتحقيق الأهداف الضريبية، وتبلغ قيمة الارتباط 26.2%، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

وتفسر الباحثة ذلك بأن القانون الضريبي الفلسطيني يراعي الفروق ما بين الطبقات الاجتماعية عند سن أحكامه، وهذا ما وافق عليه العاملون في الدوائر الضريبية والمكلفون بدفع الضريبة، كما أن الإعفاءات الضريبية تعمل على حل مشاكل السكن للمواطنين، كما تعطى الإعفاءات

الضريبية للأغراض الاجتماعية للمستثمرين عند تنويع الاستثمارات للمساهمة في المشاريع الاجتماعية باستمرار.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (القرجي، 2015) ونتائج دراسة (حبيب، 2016) ونتائج دراسة (Gardner, 2013) التي بينت أن الشرائح الضريبية الواردة في القانون الضريبي تحقق العدالة الضريبية بين المكلفين، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

الفرضية الرئيسية الثانية

H02: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية.

جدول (20) اختبار One-way ANOVA لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية

Sig.	F	المتوسط الحسابي	درجات الحرية	مجموع المربعات		
0.595	0.4422	0.057	1	0.057	بين المجموعات	موظفي ضريبة الدخل
		0.1289	288	37.145	داخل المجموعة	
			289	37.202	المجموع	
0.099	4.295	0.524	1	0.524	بين المجموعات	مكلفين
		0.122	288	35.169	داخل المجموعة	
			289	36.143	المجموع	

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول رقم (20) يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعفاءات الضريبية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية.

وتفسر الباحثة ذلك بأن الدراسة أظهرت بأن هناك انسجام بالرأي بين العاملين في الدوائر الضريبية وبين المكلفين بدفع الضريبة على التأكيد على أن الإعفاءات الضريبية لا تعد عقبة في طريق تحقيق الحكومة لأهدافها الضريبية، كما بينت أن هناك توافق كبير بين العاملين في

الدوائر الضريبية، والمكلفين بدفع الضريبة، على أن الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبي تشجع المكلفين على دفع الضريبة، وبالتالي تعمل على تقليل التهرب الضريبي.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (قطاوي، 2017) ونتائج دراسة (حبيب، 2016) ودراسة (Adebimpe O Umoren, ferry barineka, 2017) التي بينت أن زيادة الإعفاءات الضريبية الشاملة تساعد في زيادة الاستثمارات في كافة المجالات، كما يتم تخفيض ضريبة الجمارك على السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في عمليات التصنيع في الشركة، إضافة إلى أن الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية تعطى للمستثمرين عند تنويع الاستثمارات للمساهمة في المشاريع الاجتماعية باستمرار، ولم تعارض هذه النتيجة أي من نتائج الدراسات السابقة.

معايير جودة نموذج الدراسة

أولاً: جودة التنبؤ Q^2

يمثل مقياس جودة التنبؤ Q^2 القدرة التنبؤية خارج نموذج العينة أو أهميتها التنبؤية، عندما يظهر نموذج المسار في برنامج PLS علاقة تنبؤية، فإنه يتنبأ بدقة البيانات الغير المستخدمة في تقدير النموذج الهيكلي، تشير قيم Q^2 أكبر من الصفر للمتغير الكامن الداخلي إلى الصلة التنبؤية للنموذج (Hair Jr et al., 2016)، الجدول رقم (21) يوضح نتائج جودة نموذج الدراسة.

جدول (21) جودة التنبؤ Q^2

المتغير التابع	Q^2
الأهداف الضريبية	0.675

يتضح من الجدول السابق، بأن قيمة جودة التنبؤ معنوية مقبولة من الناحية الإحصائية لأنها أكبر من قيمة صفر بحسب (Hair Jr et al., 2016)، مما يدل على أن المتغيرات الموجودة في نموذج الدراسة لديها القدرة على التنبؤ بحسب البيانات المستخدمة.

ثانياً: جودة المطابقة (GoF) Goodnes of Fit

اقترح الباحثون السابقون (Henseler and Sarstedt, 2013) معياراً عالمياً لمؤشر حسن الملائمة (المطابقة GoF). يستخدم هذا المعيار لقياس الملاءمة الإجمالية للتحقق من صحة نموذج PLS وتأكيد، تم استخدام مؤشر GoF في دراسات مختلفة في نمذجة مسار PLS مثل (Sarstedt & Ringle, 2010). يتم التعرف على المعيار GoF كطريقة للتحقق من أداء نموذج PLS وتأكيد في القياس على مستوى النموذج البنائي و الهيكلي ككل، وبالتالي التركيز بشكل خاص على الأداء العام (Esposito Vinzi, Chin, Henseler, & Wang, 2010). بالإضافة الى ذلك، قام الباحثين بتعريف GoF أنه "معياراً للتحقق من صحة نموذج PLS على صعيد عالمي" (Tenenhaus, Amato, & Esposito Vinzi, 2004). **Error!** Unknown switch argument. يوضح القيم اللازمة لحساب جودة معيار المطابقة.

جدول (22) جودة المطابقة GoF

المتغير التابع	R ²	
الأهداف الضريبية	0.702	0.569

$$GOF = \sqrt{R^2 \times (AVE)}$$

$$GoF = \sqrt{0.702 \times 0.569}$$

$$GoF = \sqrt{0.399}$$

$$GoF = 0.632$$

قيمة معيار GoF تساوي 0.632 وهي أكبر من 0.36 حسب معيار (Wetzels, Odekerken-Schröder, & Van Oppen, 2009). مما يدل على جودة مطابقة كبيرة لنموذج الدراسة.

استناداً إلى القيم الموضحة أعلاه، فإن مستوى ملاءمة النموذج مرتفع بدرجة كافية، مما يشير إلى أن صلاحية النموذج العالمي مناسبة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

مقدمة

قامت هذه الدراسة بدراسة دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، واتخذت الإعفاءات الضريبية الشاملة والجزئية والإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية والاجتماعية كمتغيرات لقياس الإعفاءات الضريبية في فلسطين، والأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية كمتغيرات للأهداف الضريبية، وبعد إجراء الدراسة واختبار الفرضيات والمراجعة النظرية تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج

بعد عرض نتائج تحليل أسئلة وفرضيات الدراسة فقد توصلت للنتائج التالية:

1. يوجد دور كبير للإعفاءات الضريبية الشاملة في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، لأنها تزيد من عدالة النظام الضريبي.
2. يوجد دور كبير للإعفاءات الضريبية الجزئية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، فهي تساعد على زيادة أعداد المكلفين الخاضعين للضريبة.
3. يوجد دور كبير للإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، فهي تساهم في زيادة النشاط الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني.

4. يوجد دور كبير للإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، من خلال منح الإعفاءات الشخصية للمكلفين من ذوي الدخل المنخفضة.

5. يتم تحقيق الأهداف الضريبية من خلال الإعفاءات المقررة في القانون الضريبي وهي كما يلي:

أ. **الأهداف المالية للضريبة:** فهي تمثل أفضل طريقة لتمويل النفقات العامة للحكومة الفلسطينية، فتحقق الضريبة هدفها المالي من خلال دورها التمويلي.

ب. **الأهداف الاقتصادية للضريبة:** يتم تحقيق الأهداف الضريبية الاقتصادية في فلسطين من خلال العمل على تشجيع الاستثمار في المجالات المتنوعة، وصولاً إلى إصلاح الاختلالات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد المحلي.

ج. **الأهداف الاجتماعية للضريبة:** يقوم النظام الضريبي على تحقيق الأهداف الضريبية الاجتماعية من خلال استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل لفائدة الفئات محدودة الدخل في المجتمع الفلسطيني.

6. توجد علاقة موجبة طردية بين الإعفاءات الضريبية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، وتشمل:

أ. توجد علاقة موجبة طردية بين الإعفاءات الضريبية الشاملة وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

ب. توجد علاقة موجبة طردية بين الإعفاءات الضريبية الجزئية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

ج. توجد علاقة موجبة طردية بين الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

د. توجد علاقة موجبة طردية بين الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين.

7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإعفاءات الضريبية وتحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين، وموظفي الدوائر الضريبية.

التوصيات

بعد عرض نتائج الدراسة وتفسيرها فقد توصلت للتوصيات التالية:

1. حث الإدارة الضريبية الفلسطينية على توفير حزمة متكاملة من الإعفاءات الضريبية الشاملة التي تهدف لزيادة الاستثمارات في الأجل الطويل، مع مراعاة هذه الإعفاءات للأولويات المحلية والقطاعية.

2. من الضروري أن تتبنى الإدارة الضريبية الفلسطينية بإصدار التعديلات الخاصة بالقانون الضريبي التي تقوم على زيادة الإعفاءات الضريبية الجزئية تحقيقاً لعدة أهداف ضريبية.

3. حث الإدارة الضريبية الفلسطينية على تطوير الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية الخاصة بتشجيع الاستثمارات، وإعادة النظر في هذه الإعفاءات من فترة لأخرى بالاعتماد على الظروف الاقتصادية السائدة.

4. ضرورة قيام المشرع الفلسطيني ومن خلال وزارة المالية الفلسطينية بالتركيز على تنمية الوعي الضريبي لدى المكلفين للاستفادة من الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الندوات وورشات العمل.

5. ضرورة قيام الإدارة الضريبية الفلسطينية بدراسة إمكانية زيادة وتوزيع الإعفاءات الضريبية بكافة أنواعها تحقيقاً لأهداف فرض الضريبة والعمل على تشجيع المكلفين على الاستمرار بالاستثمارات وتوسيعها وزيادتها.

6. التوصية بأهمية قيام المشرع الضريبي الفلسطيني بتعديل الشرائح الضريبية المنصوص عليها في القانون الضريبي، بما يتناسب ويتلاءم مع المقدرة التكاليفية للأفراد، وكذلك الأمر بالنسبة للإعفاءات الشخصية والعائلية والإعفاءات الضريبية الشاملة والجزئية.

7. ضرورة تقديم الإدارة الضريبية الفلسطينية مزيد من الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية والاجتماعية للمكلفين لزيادة فرص الاستثمارات المحلية وبما يحقق النفع للاقتصاد المحلي الفلسطيني.

توصيات للأبحاث المستقبلية

هذا القسم يقدم التوصيات والمقترحات الخاصة في البحوث المستقبلية. ولذلك فالتوصية الأولى هي حول متغيرات الدراسة والتي تناولت دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، في حين تم اعتماد دور الإعفاءات الضريبية المتغير المستقل بكافة مجالاته، فإن عددًا من العوامل الأخرى لم يتم تضمينها في إطار البحث لهذه الدراسة، على سبيل المثال، الإعفاءات للأغراض السياسية، الإعفاءات الضريبية التي تفرض في حالات الطوارئ، والتي توصي الباحثة أن يتم تبنيها في الأبحاث المستقبلية.

والتوصية الثانية أن تشمل الدراسة مجتمعات أخرى كالمشرع الضريبي، وموظفي وزارة المالية.

الخاتمة

تساهم نتائج هذه الدراسة في التعرف إلى دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين، وذلك في محاولة لمساعدة الإدارة الضريبية في فلسطين لتطوير أنظمتها الضريبية الخاصة بالإعفاءات الضريبية، وصولاً لتحقيق الأهداف الضريبية، وفي الواقع، تفتح هذه الدراسة طريقاً من الأمل لتوسيع نطاق البحوث المالية في فلسطين وتبحث لمساعدة الإدارة الضريبية لتحقيق أهدافها المختلفة، رغم ما تواجهه من صعوبات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- الإدلبي، منى، (2019). الإعفاءات الضريبية، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- آل شبيب، دريد كامل، (2009)، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- البريشي، إسماعيل، (2015). الإعفاءات الضريبية في الفقه الإسلامي، مفهومها، مجالاتها، وآثارها، عمان: مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد (42)، العدد (1)، ص 8، 255.
- البعاج، قام، والكرعاوي، نجم، (2014)، دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية دراسة تطبيقية في هيئة استثمار الديوانية، بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد (1)، العدد (40).
- بوفركاس، صفية، وجبري، أمينة، (2015)، السياسة الضريبية ودورها في استقطاب وتوجيه الاستثمار دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة ألكلي محند أوالحاج.
- حبيب، عادل، (2016). آثار تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية في قرارات المستثمر، بغداد: مجلة جامعة البعث، المجلد (83)، العدد (36)، ص 3.
- خربط، ربا، (2018)، أثر العوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية في مستوى الإذعان الضريبي لدى المكلفين من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- الخفاجي، عبید، (2017)، الإعفاءات الضريبية وأثرها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي دراسة ميدانية، الخرطوم: مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (2)، العدد (41).

الخفاجي، عبيد، ولطيف، عبد الأمير، (2017)، الإعفاءات الضريبية وأثرها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي: دراسة ميدانية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد (12)، العدد (41)، بغداد، العراق.

الرهيمي، سعد، (2017)، التنظيم القانوني لحقوق المكلف اتجاه الإدارة الضريبية (دراسة مقارنة)، بغداد: مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (9)، العدد (2).

سعد، علاء، (2014)، تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية.

السكافي، أيمن، (2013) أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

السكافي، أيمن، (2013). أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر.

سليمان، هيام (2016). أثر إعفاءات الضرائب غير المباشرة على تشجيع الاستثمار في السودان خلال الفترة (2001-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

شامية، أحمد زهير، (1997)، المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

طالبي، محمد، (2014). أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (1)، العدد (6)، ص 3.

عايش، عروبة، (2012). دور الإعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق، بحث غير منشور، بغداد: معهد الإدارة التقني.

عبد الحفيظ، عيد، (2000)، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

عبد الله، حسين، (2015)، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي (دراسة تطبيقية في سورية)، رسالة ماجستير غير منشورة، دمشق: جامعة دمشق.

عمامرة، ياسر، وآخرين، (2018)، أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2016)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

عمر، فتحي، (2011)، العدالة الضريبية، دار رند للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

فرحات، منى، (2020)، المحاسبة الضريبية، دمشق: منشورات جامعة الشام.

قاروط، نادرة، (2018). مدى تحقيق العدالة الضريبية في نصوص قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

القرجي، معتصم، (2010) اثر إعفاءات الضريبة لمنظمات الأعمال على إيرادات الضريبة دراسة تحليلية تطبيقية على ديوان الضرائب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

القرجي، معتصم، (2015). اثر إعفاءات الضريبة لمنظمات الأعمال على إيرادات الضريبة دراسة تحليلية تطبيقية على ديوان الضرائب، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

قطاوي، ميس، (2017). الإعفاءات الضريبية وأثرها على تحقيق الأهداف الضريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

- اللوزي، سليمان، (2000)، *المالية العامة*، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مهاني، محمود، (2010)، *أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة*، غزة: رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية.
- مهنا، محمد، (2013)، *إشكالية تفسير القوانين الضريبية في فلسطين*، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- النعامي، علي، وآخرون، (2014)، *أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين*، غزة: مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (16)، العدد (1).
- الوادية، فادي، (2018). *دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار*، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Adebimpe O Umoren, and ferry barineka. (2017). **Visualize tax equity and tax compliance with personal income in Rivers State**. Services and the Civic Duty To pay Taxes, London.
- Bo, Becker, et. Al, (2012), **Payout Taxes and the Allocation of Investment: Harvard Business School**, Working Paper 11-040 April3.
- Cohen, J. (1988). **Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences**. 2nd edn. Hillsdale, New Jersey: L. In (2nd edn ed.). New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.

- David L. Sjoquist . & Stoycheva, (2008) **The Property Tax Exemption for Nonprofits** :Andrew Young School of Policy Studies,
- Davies,John, H. (2015). *Visualize tax equity and compliance with personal income tax*. In **The accounting Reviw**, Vol, 70, No.4, 619-634.
- Esposito Vinzi, V., Chin, W. W., Henseler, J., & Wang, H. (2010). **Handbook of partial least squares: Concepts, methods and applications** Ed.: Springer Publishing Company, Incorporated.
- Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). *Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error*. **Journal of marketing research**, 18(1), 39-50.
- Gardner. Minimum,(2013) *Personal Income Tax Reform, Improving Tax Justice in the District of Columbia*, **International Journal of Accounting**, Vol.36, issue 4, pp., 451-457
- Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2016). **A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)**: Sage Publications.
- Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderdon, R. E. (2010). **Multivariate data analysis** (7th edn. ed.). New Jersey: Pearson Prentice Hall.
- Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2013). **Editorial-partial least squares structural equation modeling: Rigorous applications**,

better results and higher acceptance. Long Range Planning, 46 (1-2), 1-12.

Hair, Joseph F., Hult, G., Tomas, M., Ringle, Christian M., & Sarstedt, M. (2013). **A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)**: Sage Publications.

Henseler, J., & Sarstedt, M. (2013). *Goodness-of-fit indices for partial least squares path modeling*. Computational Statistics, 28(2), 565-580.

Mathieu, Catherine (2015), **"Tax policy investment decisions and economic growth"**, Publish in cairn.info international education.

Mukul G. Asher. (2007). *"Reforming Governance and Regulation of Urban Cooperative Banks in India"*, Journal of Financial Regulation and Compliance, 15 (1).

New Jersey: L (2nd edn ed.). New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.

Pary, Stevan van (2012), **"The effectiveness of tax incentives in attracting investment: evidence from developing countries"**, published in carin.info.

Peters, George T., Bariyima D. Kiab (2015), *"Tax Incentivs and Foreign Direct Investment in Nigeria"*, publish in IOSR journal economics and finance.

Picur, Ronald D. ; Riahi – Belkaoui, Ahmed, (2006) ***The Impact of Bureaucracy, Corruption and Tax Compliance. The Review of Accounting and Finance***, US, Vol. 5.

Saint ,R., (2010), "***Governance and Management: Trends and Innovations in Tertiary Education***", Workshop in Ministry of higher Education &Scientific Research ,in Iraq,pp1-15,2010

Sarstedt, M., & Ringle, C. M. (2010). ***Treating unobserved heterogeneity in PLS path modeling: a comparison of FIMIX-PLS with different data analysis strategies.*** *Journal of Applied Statistics*, 37(8), 1299-1318.

Weiss, Thomas G., (2000), "**Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges**" *Third world Quarterly* Vol 21 No 5 2000.

Wetzels, M., Odekerken-Schröder, G., & Van Oppen, C. (2009). ***Using PLS path modeling for assessing hierarchical construct models: Guidelines and empirical illustration.*** *MIS quarterly*, 33(1), 177-195.

الملاحق

ملحق (1)

قائمة أسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الصفة
1	الاستاذ هشام التايه	مدير ضريبة الدخل في محافظة طولكرم
2	الدكتور مجيد منصور	دكتور في الجامعة العربية الأمريكية
3	الاستاذ الدكتور طارق الحاج	دكتور في جامعة النجاح الوطنية

ملحق (2)

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج المنازعات الضريبية



استبانة

تحية طيبة وبعد:

أرجو التكرم بالإجابة عن هذا الاستبيان والتي تهدف إلى قياس "دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر المكلفين وموظفي الدوائر الضريبية العاملة في فلسطين" وذلك استكمالاً لمتطلب الحصول على درجة الماجستير في تخصص المنازعات الضريبية. والمعلومات التي ستدلون بها ستستخدم لأغراض البحث العلمي، وستعرض كأرقام إجمالية فقط، ومساهمتم في الإجابة عن هذا الاستبيان تشكل دعماً للبحث العلمي وخدمة لطلبة العلم.

شاكرين لكم حسن تعاونكم واستجابتكم.

الباحثة: منار دقة

ضع إشارة X أمام كل فقرة من الأسئلة الشخصية التالية:

1. الجنس

() ذكر () أنثى

2. العمر

() 25 سنة فأقل () من 26 إلى 35 سنة

() من 36 إلى 45 سنة () أكبر من 45 سنة

3. المؤهل العلمي

() ثانوية عامة فأقل () دبلوم

() بكالوريوس () ماجستير فأعلى

4. المستوى الوظيفي

() موظف دائرة ضريبية () مكلف

القسم الأول: مجال الإعفاءات الضريبية، الرجاء وضع إشارة (X) مقابل الإجابة المناسبة لكم:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً: مجال الإعفاءات الضريبية الشاملة						
1	يمنح المكلف إعفاء شامل للزيادة في رأس المال لمدة محددة وفق بنود القانون الضريبي وقانون تشجيع الاستثمار					
2	يمنح المستثمر إعفاء شامل دائم للاستثمارات طويلة الأجل للفترة الاستثمارية.					
3	تساهم الإعفاءات الضريبية الشاملة في تشجيع المستثمر لتوسيع استثماراته.					
4	تشجع الإعفاءات الشاملة المستثمرين على تنويع استثماراتهم لتحقيق عوائد مجزية.					
5	تزيد الإعفاءات الضريبية الشاملة من الحركة الاستثمارية وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.					
6	زيادة الإعفاءات الضريبية الشاملة تساعد في زيادة الاستثمارات في كافة المجالات.					
7	يساعد الإعفاء الضريبي الشامل في زيادة عدالة النظام الضريبي.					
9	الإعفاء الضريبي الشامل يراعي التغيرات التي تطرأ على أعمال المكلفين مما يعظم الإيرادات الضريبية.					
ثانياً: مجال الإعفاءات الجزئية						
10	تساعد الإعفاءات الضريبية الجزئية على زيادة اعداد المكلفين الخاضعين للضريبة.					
11	الإعفاءات الضريبية الجزئية تعمل على خلق حافز لدى المكلفين للالتزام الضريبي.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
12	تمنع الإعفاءات الضريبية الجزئية الازدواج الضريبي على دخول المكلفين.					
13	يزيد نشر القوانين والتعليمات الخاصة بتطبيق الإعفاءات الضريبية الجزئية الثقة بين المكلفين وموظفي الإدارة الضريبية.					
14	الإعفاءات الضريبية المؤقتة تساعد المستثمرين في توسيع استثماراتهم بشكل مستمر.					
15	الإعفاءات الضريبية الجزئية تزيد من الاستثمار في المشاريع الجديدة.					
16	الإعفاءات الضريبية الجزئية تزيد من الدخول في الاستثمارات في المشاريع المتنوعة.					
17	تعتبر الإعفاءات الضريبية الجزئية الممنوحة للمكلف ذوي الدخل المحدود عادلة.					
18	إعفاء الحد الأدنى لمعيشة المكلف في القانون الضريبي يحقق العدالة بين المكلفين.					
19	الإعفاءات الضريبية الجزئية التي تراعي ظروف المكلف تعتبر عادلة.					
ثالثاً: مجال الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية						
20	تعمل الإعفاءات الضريبية على المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني.					
21	تساهم الإعفاءات الضريبية في زيادة النشاط الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني.					
22	تمنح الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية لمدة خمس سنوات من بدء التشغيل الفعلي للمشروع المستثمر به.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
23	تعمل الإعفاءات الضريبية للأغراض الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة.					
24	يمنح الإعفاء الضريبي للأغراض الاقتصادية للأرباح المتحققة من مشاريع المستثمرين.					
25	تعمل الإعفاءات الضريبية على زيادة حجم الاستثمارات في الدولة وبالتالي تعمل على زيادة نموها الاقتصادي.					
رابعاً: مجال الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية						
26	تتبع بنود القانون الضريبي الفروق الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية للمكلفين.					
27	الشرائح الضريبية الواردة في القانون الضريبي تحقق العدالة الضريبية بين المكلفين.					
28	تساعد الإعفاءات الضريبية في زيادة التزام المكلفين بتقديم إقراراتهم الضريبية بطريقة صحيحة.					
29	تؤثر استجابة موظف الضريبة للضغوط الاجتماعية على عدم تطبيق العدالة الاجتماعية.					
30	تساهم الإعفاءات الضريبية في تشجيع المكلفين على دفع الضريبة المستحقة في الوقت المناسب.					
31	تساعد الإعفاءات الضريبية في تقديم عدة حلول لمشاكل السكن للمكلفين.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
32	تزيد الإعفاءات الضريبية من تطوير جميعات المنفعة العامة لخدمة المواطنين.					
33	تعطى الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية للمستثمرين عند تنويع الاستثمارات للمساهمة في المشاريع الاجتماعية باستمرار.					
34	تساعد الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية في الدخول إلى الاستثمارات المحفوفة في المخاطر لزيادة العوائد.					

القسم الثاني: الرجاء إبداء وجهة نظركم بما يخص الأهداف الضريبية من خلال اختيار الإجابة
الملائمة أمام كل عبارة من العبارات الآتية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً: مجال الأهداف المالية للضريبة						
1	إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية من فترة لأخرى يزيد الحصيلة الضريبية					
2	يزيد الإعفاء الضريبي من عدالة النظام الضريبي لأنه يخضع المكلفين المتهربين للالترامات الضريبية.					
3	تغطي الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبي نفقات الحكومة.					
4	تعد الإعفاءات الضريبية عقبة في طريق تحقيق الحكومة لأهدافها المالية.					
5	زيادة الالتزام الضريبي بسبب الإعفاءات الضريبية يحقق الهدف من زيادة وفرة الحصيلة.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
ثانياً: مجال الأهداف الاقتصادية للضريبة						
6	تساهم الإعفاءات الضريبية الاقتصادية في تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية.					
7	تساهم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمكلفين في زيادة المركز المالي لهم.					
8	إعفاء قطاعات معينة من دفع الضريبة يعمل على النهوض بهذه القطاعات.					
9	يعمل الإعفاء الضريبي على إنعاش المناطق المحرومة اقتصادياً وتطويرها.					
10	تساهم الإعفاءات الضريبية بتوسيع الوعاء الضريبي مما يساهم في وفرة إيرادات الضريبة مستقبلاً مما يساهم في تنوع النشاط الاقتصادي للحكومة.					
ثالثاً: مجال الأهداف الاجتماعية للضريبة						
11	الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية تشجع المستثمرين على تنويع الاستثمارات في مختلف المجالات التي تحقق عوائد مضمونة.					
13	يتم منح الإعفاء للأغراض الاجتماعية لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات.					
14	تساعد الإعفاءات الضريبية للأغراض الاجتماعية في تنمية قطاعات المجتمع المختلفة.					
15	يمنح الإعفاء الضريبي للأغراض الاجتماعية على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة على الاستثمارات طويلة الأجل.					

شاكرين لكم حسن تعاونكم واستجاباتكم

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Role of Tax Exemption in Achieving Tax
Objectives from the Point of View of Tax
Officials and Taxpayers in Palestine**

**By
Manar Ziyad Ahmad Daqqa**

**Supervised by
Dr. Mufid al-Daher**

**This Thesis Submitted in Partial Fulfillments of the Requirements
for the Degree of Master of Tax Disputes, Faculty of Graduate
Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2021

**The Role of Tax Exemption in Achieving Tax Objectives from the
Point of View of Tax Officials and Taxpayers in Palestine**

By

Manar Ziyad Ahmad Daqqa

Supervised by

Dr. Mufid al-Daher

Abstract

The study aimed to identify the role of tax exemptions in achieving tax goals from the point of view of taxpayers and employees of tax departments operating in Palestine, and the study sought to achieve several objectives, including: Identifying the role of tax exemptions (comprehensive tax exemptions, partial tax exemptions, tax exemptions for economic purposes, exemptions) Tax for social purposes) in achieving tax goals from the point of view of the taxpayers and employees of the tax departments operating in Palestine.

In order to achieve the objectives of the study, the descriptive approach was used, and a questionnaire was prepared to measure the fields and variables of the study, and its validity and reliability parameters were ascertained, and then a random sample of 289 respondents was chosen, of whom (192) were assigned and (97) were employees in the Palestinian tax departments. The sample included the governorates of the northern West Bank. That is, (96.3%) of the study population, whose number reached (10578) taxpayers, and the number of employees reached (323) employees in the Palestinian tax departments, and after that the questionnaire was compiled, and then it was analyzed through descriptive statistics methods such as measures of

central tendency and dispersion, and methods Inferential statistics for hypothesis testing.

Among the results of the study: There is a significant role for tax exemptions (comprehensive tax exemptions, partial tax exemptions, tax exemptions for economic purposes, tax exemptions for social purposes) in achieving tax goals from the point of view of the taxpayers and tax administration employees operating in Palestine, Among the recommendations of the study were: Urging the Palestinian tax administration to provide an integrated package of comprehensive tax exemptions aimed at increasing investments in the long term, taking into account these exemptions for local and sectoral priorities, and it is necessary for the Palestinian tax administration to adopt amendments to the tax law that are based on increasing exemptions. Partial tax, in order to achieve several tax objectives, including increasing the incomes of the taxpayers and improving their standard of living.